مواقف ونضالات الأسرى من الاتفاقات الموقعة بين السلطة الوطنية والفلسطينية واسرائيل

د. / محمد بدر عبدالرحيم

الملخص:

طالتْ عملياتُ الأسرِ والاعتقال الكل الفلسطيني، ولا تكاد تخلو أسرة فلسطينية إلّا وقَع أحدُ أفرادِها في الأسْر أو الاعتقال، ولم تتوقفْ إسرائيل يوماً عن سياسةِ الاعتقالِ بعد توقيعِ اتفاقيّة أوسلو مع منظّمة التّحريرِ الفلسطينيّة عام ١٩٩٣، وناهزَ عددُ المعتقلين والأسرى (٧٥٠) ألفاً من عام ١٩٦٧وحتى العام ٢٠٠٧، ولا يزالُ عدد كبير من قدامى الأسرى الفلسطيّنيين والعربِ ما قبل اتفاقية أوسلو يرزحون في السّجون والمعتقلاتِ الصّهيونية حتى عام ٢٠٠٧. ولم تسفر الاتفاقياتِ الموقّعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية عن تحريرِ جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيّين والعرب من سجونِ الاحتلال، ولكن استطاعتْ سلطاتُ الاحتلالِ من فرْضِ رؤيتِها فيما يتعلّقُ بالأسرى بأنّهم مجرمون وإرهابيّون يستحقون العقوبة، وعملتْ على تصنيفِهم وتجزئتهم حسب معايرِها، سلّمت ووافقتْ السلطةُ الفلسطينية ضمنياً وتعاملتْ مع الطّرح الإسرائيليِّ، مما أدّى إلى ردّة فعلٍ عنيفةٍ وانتقادِ لاذعِ للسلطة الفلسطينيةِ من قبلِ الأسرى وذويهم والمجتمعِ الفلسطينيِّ من المؤيّدين والمعارضين على حدٍّ سواء.

تناولتْ هذه الدّراسةُ موقفَ ونضالات الأسرى من الاتفاقياتِ الموقعةِ بين الجانبِين بدءاً من إعلان المبادئ مروراً باتفاقيّة غزة أريحا إلى اتّفاقية القاهرة وطابا واتفاقية واي ريفر الأولى والثّانية، والإضْرابات المتكرّرة التي خاضها الأسرى احتجاجاً على تجاهلهمْ من قبلِ دائرةِ المفاوضاتِ في السّلطةِ الفلسطينية، وللضّغط عليها، ولتحسينِ ظروفِ أسْرهم، ولانتزاعِ حقوقِهم في السّجون والمعتقلاتِ الصهيونيّة، وما صاحبَ ذلك من التفافٍ شعبيّ ورسميّ مع الأسرى في جميعِ الاراضي الفلسطينية، متمثلا في المسيرات والمواجهات مع قوات الإحتلال، والاعتصامات وبعث الرسائل الى سفراء الدول الأجنبية، والأمينِ العامّ للأممِ المتحدة .

Abstract

Most of the Palestinian people went through the experience of being behind the bars of the prison. It's worthwhile saying that Israel is continuing its political detention even after the Oslo agreement with P.L.O in 1993. The number of detainees and prisoners is approximately 750 thousands from the year 1967 to the year 2007. And there still a great number of old detainees both Palestinians and Arabs before Oslo. The Israelis were able to impose their views and consider all the prisoners like criminals and terrorists. They classified them according to their criteria. The Palestinian National Authority gave in and agreed to catch up with the Israelis views. The result was a severe reaction and criticism to the National Authority by the prisoners and their families in particular and the Palestinian community in general.

The study also dealt with the prisoners' point of view regarding the signed convention began with the principles declaration through Gaza and Jericho convention up to Cairo. Taba and WI river agreement one and two. The prisoners went through strikes against the negligence of Palestine Authority towards them by negotiating sessions. These strikes were carried out to improve their conditions inside the prison cells. This action was done side by side with the Palestinian community on both sides officially and publically. That was through demonstrations and stay in strikes and sending messages to all foreign countries ambassadors sand General Secretary. The study classifies the local and global attitudes towards the prisoners.

المقدمة:

ظهر مصطلح "الأسرى" عند الشعب الفلسطيني في العصر الحديث مع بداية الاحتلال البريطاني في نهاية الحرب العالمية الأولى، ومنذ ذلك الوقت ارتبط الأسر بالنضال الوطني الفلسطيني، مروراً بالثورات الفلسطينية المتعاقبة، ونكبة فلسطين واحتلالها من قبل العصابات الصهيونية وإعلان دولتهم، وما تلاها من مذابح وتهجير وقمع واعتقال لمن تبقى من الشعب الفلسطيني في أرضه، وانتكاسة عام ١٩٦٧م واحتلال ما تبقى من فلسطين، وظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة في الداخل والخارج، والاحتجاجات والمظاهرات الشعبية الرافضة للاحتلال، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، وعجز الكيان الصهيوني(إسرائيل)عن إخمادها،تلك الانتفاضة التي أُجبرت إسرائيل على الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتي أسفرت عن توقيع إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) في ١٩٩٣/٩/١٣م، وأعقبها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد فرح الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون والعرب بقرب الحرية، على اعتبار انتهاء أسباب أسرهم، واعتبروها بمثابة الخطوة الأولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس.

وتكمن أهمية هذه الدراسة التي جاءت بعنوان "موقف ونضالات الأسرى من الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل"، من أهمية الموضوع في التاريخ الفلسطيني بعد تحول النضال الفلسطيني الرسمي من المقاومة العسكرية إلى العمل السياسي والدبلوماسي عبر مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي من جهة، وما صاحب ذلك من انقسام في المجتمع الفلسطيني

ما بين مؤيد ومعارض لاتفاقية أوسلو، وانعكاس ذلك على الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، والاختلاف حول تقييم اتفاقية أوسلو بخصوص قضايا الأسرى من جهة أخرى. في هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتقديم دراسة علمية موثقة عن الموضوع، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال إبراز أهمية قضايا الأسرى بالنسبة للمستوى الشعبي الفلسطيني والرسمي المتمثل بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ومستوى أدائها تجاه هذه القضية، والتعرف على مدى رضى الحركة الأسيرة عن أداء المفاوض الفلسطيني، وعن موقف السلطة بخصوص قضيتهم، والتعرف على مدى التزام الجانب الإسرائيلي بالتفاهمات والاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية والخاصة بإطلاق سراح الأسرى، في هذا الإطار ستحاول الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات:هل احتلت قضايا الأسرى الأولوية بالنسبة للقيادة الفلسطينية أثناء المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي؟ وهل أولت السلطة الوطنية الفلسطينية الاهتمام الكافي لقضايا الأسرى في اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي؟وكيف كان تجاوب السلطة الوطنية الفلسطينية مع تطلعات وأماني الأسرى بالحرية؟ وماهو موقف الأسرى من الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وما تلاها من اتفاقيات؟

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليل التاريخي، وذلك من خلال تتبع التسلسل الزمني لمواقف السلطة الوطنية الفلسطينية من قضية الأسرى الفلسطينيين منذ إعلان المبادئ ١٩٩٣/٩/١٣م، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى نهاية عام ٢٠٠٧م، وموقف الأسرى من تلك الاتفاقيات؛ وذلك بالاعتماد على الرسائل/ الوثائق(الكبسولات) التي كتبها الأسرى والمعتقلين داخل

زنازين السجون والمعتقلات الصهيونية، والتي كان يتم تهريبها سراً إلى قيادات الخارج وإلى قيادات الحركة الأسيرة في السجون الأخرى، والمقابلات الشخصية مع الأسرى المحررين، والمصادر المنشورة، والمراجع المتوفرة، والصحف اليومية الفلسطينية والمصرية.

وتناولت الدراسة موقف الأسرى من الاتفاقيات الموقعة، ونضالاتهم والإضرابات المتتالية التي خاضوها لانتزاع حقوقهم في الإفراج والحرية، وللضغط على القيادة السياسية الفلسطينية بصفتها المفاوض. والمواقف الشعبية والرسمية المصاحبة للإضرابات. وفي النهاية نتناول النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقترحة.

موقف الأسرى من اتفاقية أوسلو:

انقسم الشعب الفلسطيني، بعد توقيع اتفاق أوسلو،إلى فريقين؛ فريق مؤيد وداعم للعملية السلمية من الشعب الفلسطيني وقياداته، وفريق معارض لهذه الاتفاقية برمتها. وقد تكّون الفريق الأول في غالبيته من حركة فتح ومؤيديها في الخارج والداخل الفلسطيني، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة فدا؛ المنشقة عن الجبهة الديمقراطية، وبعض المستقلين من أبناء الشعب الفلسطيني. واتخذت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القرار بالموافقة على اتفاقية أوسلو بعد حصولها على أغلبية ضئيلة في اللجنة التنفيذية. وقد برر أنصار هذا الفريق موافقتهم بأن هذه الاتفاقية حققت أول إنجاز ملموس بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطين، والاعتراف بالحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطيني، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطيني ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني من قبل

إسرائيل عبر الاعتراف المتبادل بينها وبين إسرائيل، واستناد الحل المتكامل على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وتحقيق انسحاب للقوات العسكرية الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة كمرحلة أولى، وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المدن والمناطق المأهولة بالسكان، وحل الإدارة المدنية الإسرائيلية ورحيل الحكم العسكري، ليحل محله السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، والمجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب[١]، والذي سيتولى المهام التشريعية والرقابية على جميع سكان الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة تحت إشراف دولي، وتولى قوات الأمن الفلسطيني مسئوليات الأمن في مناطق السلطة الفلسطينية المكونة من منتسبين لها من الخارج والداخل الفلسطيني، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وسيطرة الشعب الفلسطيني على ثرواته الطبيعية ومقدراته، وعلى عودة النازحين[٢] بعد عام١٩٦٧ خلال المرحة الانتقالية[٣]. ورأى "حسن نافعة" أن اتفاقيات أوسلو تعطي إسرائيل الكلمة الفصل في تقرير مستقبل الحكم الذاتي المحدود في الأراضي الفلسطينية[٤]. أما عمرو موسى الأمين العام لجامعة

[١] - اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي مواجهة أم مصالحة، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس، القاهرة،١٩٩٣،ص١٩٤.

[٢] - النازحون: مصطلح سياسي أطلق على الذين اضطروا للنزوح عن مدنهم وقراهم ومخيماتهم إثر حرب حزيران ١٩٦٧م في فلسطين، أحمد المرعشلي: الموسوعة الفلسطينية، مج ٤، هيئة الموسوعة، دمشق، ١٩٨٤، ص٤٢٧.

[٣] - اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي مواجهة أم مصالحة، مصدر سابق، ص ١٩٤ -١٩٥.

[٤] - العربي الأسبوعي، حسن نافعة: وثيقة أمريكية تكشف سيناريوهات الخطوات المقبلة في التسوية، ع ٤٥، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨.

الدول العربية فقال إنه لا يوجد ذرة أمل في وفاء حكومات اسرائيل بوعد إنشاء وإقامة الدولة الفلسطينية في أعقاب أوسلو[٥].

وقد صدر بيان عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومما جاء فيه: "يا جماهير شعبنا العظيم المكافح. يا بنات وأبناء فلسطين على أرض الوطن وفي المنافي والمهاجر. تتوجه إليكم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحية الصمود والتصميم في هذا المنعطف التاريخي الذي تمر به قضيتنا الفلسطينية. إن شعبنا يتأهب لاستقبال مرحلة جديدة من نضاله الطويل، من خلال تحقيق أول إنجاز ملموس على أرض وطنه... لقد توصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أول اتفاق في تاريخنا المعاصر مع إسرائيل، يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد له... وتتمثل أهمية هذا الاتفاق في أنه ينص على تحقيق حل متكامل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وانسحاب القوات الإسرائيلية خلال عدة أشهر من أجزاء من وطننا المحتل... وسوف تدعو اللجنة التنفيذية إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني ... في أقرب وقت لتحديد المسئوليات الوطنية ولتطوير مساهمة شعبنا بجميع قواه في معركة المصير الراهنة... وسوف يبقى شعبنا الباسل مصمماً على أهدافه وحقوقه حتى يتحقق السلام العادل والمشرف على أرض السلام، أرض فلسطين، مهبط الوحي ومهد الرسالات... المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والنصر لأهداف شعبنا العظيم"[٦].

---

[٥]- نفسه، ع ٨٦٣، ص ١.

[٦]- اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي مواجهة أم مصالحة، مصدر سابق، ص ١٩٤-١٩٨.

وقد تكون الفريق المعارض للاتفاقية من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وحركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وبعض أبناء حركة فتح. واعتبره البعض خيانة ونكبة جديدة لفلسطين، وبرر الرافضون لهذا الاتفاق موقفهم بأن الاتفاق لا يلبي الحد الأدنى من تطلعات الشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران/يونيو، وأن اتخاذه من اللجنة التنفيذية جاء بموافقة أقلية مكونة من ثمانية أعضاء ومعارضة ومقاطعة عشرة من أصل أعضائها الثماني عشر، وأن هذه الموافقة لا تعطيه الشرعية، وما تم إعلانه عن موافقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باطل، وكل ما يندرج في إطاره. كما أن الاتفاق لا يتعدى الحكم الإداري الذاتي، ومن ضمنه غزة أريحا، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، واستمرار الاستيطان، والتخلي عن ٦٠% من الأراضي المحتلة، وسلخ القدس عن محيطها، والتزام الطرف الموقع بالتخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، ووقف الكفاح المسلح ضد الاحتلال، والتصدي لكل القوى والأشخاص الذين يواصلون هذا الكفاح، متحولين من موقع مناهض للاحتلال في إطار الائتلاف الوطني الذي تشكله منظمة التحرير إلى موقع متواطئ مع الاحتلال بل ومتحالف مع إسرائيل[٧].

وقد انتقل هذا الانقسام بطبيعة الحال إلى الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، فصار منهم المؤيد والمعارض للاتفاقية ، تبعاً للانتماء السياسي

[٧] - المصدر السابق، ص ١٩٩.

للفصائل. فقد أيد الأسرى الفلسطينيين الذين ينتمون للجناح المؤيد لتوقيع اتفاقية أوسلو، وهم أسرى حركة فتح أسرى حزب الشعب وأسرى حركة فدا المنشقة عن الجبهة الديمقراطية[٨] وبعض الأسرى والمعتقلين المستقلين من أبناء الشعب الفلسطيني، ظناً منهم بأنهم سيتحررون من الأسر، وأن عملية السلام ستفضي إلى تبييض السجون والمعتقلات الإسرائيلية من الأسرى الفلسطينيين وإنهاء حالة الصراع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد جاءت هذه القناعات لدى هذا الفريق على أساس أن التسوية السياسية قد تضع حداً للصراع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن هذه المرحلة الجديدة ستفضي إلى الإفراج عنهم باعتبارهم أحد مكونات وعناصر الصراع الذي وضعت اتفاقية بناء السلام بداية النهاية له.وقد انطلقت توقعات الأسرى المؤيدين للعملية السياسية وموقف الأسرى المؤيدين من مقومات تنظيمية وعقائدية وذاتية، بنيت بموجبها المنهجية الفكرية والسياسية التي ميزت مجتمع الأسرى من ناحية التربية والسلوك وقواعد الالتزام، ولمكانة الأسرى في المجتمع الفلسطيني الذين يعتبرونهم أبطال ومناضلين، وأن نضالهم وتضحياتهم ومعاناتهم وذويهم هي التي أجبرت الكيان المحتل الإسرائيلي للدخول في مفاوضات مع ممثل الشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أوصلت إلى بداية طريق السلام، وكنتيجة حتمية هم أحق الفئات في جني ثمار السلام ونيل الحرية والمشاركة في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني[٩].

[٨]- محمد أحمد محمد أبو شريعة: الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٢، جامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٣،رسالة ماجستير غير منشورة، ص ٦٢.

[٩] - عيسى قراقع: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩، جامعة بيرزيت معهد الدراسات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠، ص ٤٥-٤٦.

أما الفريق الثاني من الأسرى المعارضين فينتمون إلى جناح الإسلام السياسي المتمثل في حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية القيادة العامة. انطلق هذا الفريق في معارضتهم لاتفاقيات أوسلو تبعاً للانتماء العقائدي والسياسي والحزبي والفصائلي. ويرى المعارضون لاتفاقيات أوسلو أن هناك خللاً في طريقة صنع القرار في منظمة التحرير. وقد عقدت اجتماعات متعددة لمناقشة هذا الأمر لحل هذا الإشكال، لأنّ العملية السياسية والتفاوضية بحاجة للمرجعية المتمثلة بمنظمة لصنع القرار.لكن غياب التصويت في اللجنة التنفيذية أثّر على صنع القرار والتفرد في اتخاذه، فاقتصر على القرار الرئاسي ودائرة شئون المفاوضات.ومعنى ذلك اقتصار المفاوضات واتخاذ القرار بين شخصين أو ثلاثة. وبعد أن أصبحت اتفاقيات أوسلو وما تبعها واقع لا يمكن تجاوزه، طالب المعارضون من فصائل منظمة التحرير أن تكون المفاوضات بشكل منفتح وأن يقدّم مواقف وتعهّدات لمعالجة هذا الخلل،وطالب المعارضون للاتفاق الممثلين في اللجنة التنفيذية بأن تكون الأمور واضحة، بأن تكون الالتزامات مكتوبة ومُعلنَة، وأن تلتزم إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام١٩٦٧.

موقف الأسرى من إعلان المبادئ: أيد أسرى حركة فتح وفدا وحزب الشعب وبعض المستقلين اتفاق إعلان المبادئ، كما ذكرنا آنفا. لكن فريق الأسرى المؤيد للعملية السياسية تناقص باستمرار وتلاشى مع الزمن، وخاب أملهم في الاتفاق، بعد أن وصل إلى مسامعهم أن إعلان المبادئ خلا من أية إشارة إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون الاحتلال، حتى من صفوف

المؤيدين للعملية السياسية، والاعتماد على مبادرة حسن النية من الجانب الإسرائيلي، وصبوا جام غضبهم على المفاوض الفلسطيني الذي لم يتطرق إلى قضاياهم، وأصبح المؤيدون والمعارضون في خندق واحد في رفض الاتفاق الذي لم يتطرق إلى معاناتهم، وقاموا بإرسال الكثير من رسائل العتاب والاحتجاج إلى القيادة الفلسطينية. ويؤكد ذلك رسالة من داخل سجن جنيد المركزي، وهذه مقتطفات منها: "بسم الله الرحمن الرحيم الأخ الرئيس أبو عمار. تحية فتح الثورة... يا أبا عمار لم نسمع قائداً فلسطينياً واحداً يرد على وقاحات الإسرائيليين الرسمية... ولم يقم أحد بكتابة رسالة لنا يوضح فيها موقعنا في المفاوضات... لم تفسروا لنا لماذا أهملتم قضية الأسرى في اتفاق أوسلو... هل اعتمدتم على طيبة قلوب الإسرائيليين... أنتم وافقتم على جعل الأسرى محل تفاوض ومساومة وقدمتم ورقة الأسرى مجاناً للإسرائيليين ليلعبوا بها على طاولة التفاوض ليبتزوكم من خلالها... فنحن يا أبا عمار ثوار تربينا في الثورة على رفض الظلم... والآن يقع الظلم علينا من ثورتنا فماذا نفعل؟ هل نحتل مقرات مكاتب المنظمة ونحرقها.... أم نخرج جميع أهلنا للشوارع للهتاف ضدكم... قل لنا بالله عليكم فماذا نفعل؟ لم نعد نعرف من نحن" أسرى حركة فتح سجن الجنيد، نابلس١٥/١١/١٩٩٣[١٠]. وتلخص هذه الرسالة شعور الأسرى داخل السجون الإسرائيلية بالمرارة والإحباط والصدمة وخيبة الأمل والاستياء الشديد من موقف القيادة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني، لتجاهلهم قضاياهم ونسيان تضحياتهم وعذاباتهم ومعاناتهم داخل السجون الإسرائيلية، وتعاتب الرئيس الفلسطيني على هذا التجاهل وتطالبه

[١٠] - مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من أسرى حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، سجد الجنيد نابلس، ١٩٩٤/٦/٢٠.

بتصحيح الخطأ قبل فوات الأوان، وهددوا القيادة الفلسطينية بإخراج ذويهم ومناصريهم إلى الشوارع في مظاهرات ومسيرات ضد اتفاقية أوسلو وضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تلخصت مطالب الأسرى فيما يلي:

١-الإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين فى سجون الاحتلال.

٢-مطالبة القيادة الفلسطينية على عدم التوقيع على اتفاقية القاهرة إلا بعد الاتفاق على إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال.

٣-مطالبة القيادة الفلسطينية بعدم الركون والاعتماد على مبادرات حسن النوايا الإسرائيلية فيما يتعلق بقضايا الأسرى.

أما على صعيد الموقف الرسمي الفلسطيني فقد اعترفت القيادة الفلسطينية بأنها اقترفت خطأ في اتفاق إعلان المبادئ. ومن هنا صرح نبيل شعث بأنه وقع خطأ جسيم من قبل المفاوض الفلسطيني بعدم إدراج قضايا الأسرى والمعتقلين في الاتفاق، ووعد بتصحيح الخطأ وبعدم التوقيع على اتفاقية القاهرة قبل الاتفاق على الإفراج عن الأسرى والمعتقلين مع الجانب الإسرائيلي[١١]. أما زياد أبو زياد فقال: إن المسئولية تقع على كاهل المفاوضين الفلسطينيين الذين كانوا من فلسطينيي الخارج أثناء المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العاصمة النرويجية، ولم يكن بينهم أحد من فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. لم يعلموا بحساسية وموقع الأسرى في المجتمع الفلسطيني[١٢]، وصرح

[١١]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٤٨.

[١٢] - زياد أبو زياد: مؤتمر صحفي، مسرح الحكواتي، رام الله، ١٩٩٣/١١/٢٨.

الرئيس ياسر عرفات أن الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال في أعلى سلم أولوياته. أما على الصعيد الشعبي الفلسطيني فقد استاء ذوي الأسرى من موقف القيادة الفلسطينية، وعمت المسيرات والاحتجاجات عموم المدن الفلسطينية على تجاهل المفاوض الفلسطيني قضايا الأسرى وطالبوا بإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين[١٣].

أما الموقف الإسرائيلي من قضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في إعلان المبادئ الموقع مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنه خلى من النصوص أو التعهدات المطالبة بإطلاق السجناء من الجانب الفلسطيني، وأنها قامت من طرفها –كبادرة حسن نية–بإطلاق سراح عدد من السجناء الأمنيين، وحسنت من صورتها في المجتمع الدولي، واستغلت القضية في المرحل اللاحقة للمفاوضات كأداة مساومة وابتزاز للطرف الفلسطيني[١٤].

موقف الأسرى من اتفاقية القاهرة: ورد في اتفاقية القاهرة نصوص واضحة وصريحة بشأن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، لكنها لم تلق التأييد من جانب الأسرى والمعتقلين وشعروا بالمذلة والمهانة من خلال حصارهم بالشروط الإسرائيلية التي تتنافى مع تاريخهم النضالي والوطني، والحرية المعروضة عليهم مغموسة بالمذلة والاهانة، من خلال التوقيع على وثيقة التعهد بنبذ العنف والإرهاب، وقد رفضت الاتفاقية سواء من المعارضين او المؤيدين لاتفاقية أوسلو لعدة أسباب منها:

[١٣]- محمد أحمد محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص٦٣.
[١٤] - عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٤٨.

١-أن الاتفاقية لم تشمل جميع الأسرى والمعتقلين، وشملت (٥٠٠٠) من أصل (١٢٠٠٠) أسير فلسطيني وعربي يقبعون في سجون الاحتلال الصهيوني.

٢-كانت الاتفاقية الخاصة بالأسرى في اتفاقية القاهرة تستند وتعتمد على مبادرة حسن النية من جانب إسرائيل.

٣-أن إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ التفاهمات والبنود والنصوص الواردة في اتفاقية القاهرة الخاصة بالأسرى-التي نصت على إطلاق سراح (٥٠٠٠) أسير فلسطيني-الموقعة مع الجانب الفلسطيني.

٤-قيام إسرائيل بتطبيق معاييرها الخاصة في تنفيذ اتفاقية القاهرة الخاصة بالأسرى،ومنها: تجزئة الحركة الأسيرة، وفصل أسرى فلسطين من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ عن جسم الحركة الأسيرة واستبعادهم من أي مفاوضات[١٥]. وكذلك كان الحال بالنسبة للأسرى المقدسين باعتبارهم مواطنون إسرائيليون[١٦]. ووصف الأسرى الذين نفذوا عمليات عسكرية ضد الاحتلال بالإرهابيين والأيادي الملطخة بالدماء، واستثنائهم من أي اتفاق يتعلق بالإفراج عن الأسرى.

---

[١٥]- يظهر ذلك من رسالة بعث بها الأسرى من سجن عسقلان وهذه مقتطفات منها: "بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الأخ الكريم هشام. تحية الوطن والقدس والشهداء... القصية تتمثل بالأخوة أبناء ٤٨. لقد علمنا منذ فترة قصيرة ومن خلال اجتماعاتهم ومراسلاتهم للسجون الأخرى، أنهم يريدون الانفصال عن م .ت .ف واللجوء إلى أحزاب سياسية عربية داخل الخط الأخضر، ويترأس هذه الفكرة الرفيق وليد دقة وبدعم واضح من الدكتور عزمي بشارة. ويأتي هذا الانفصال حسب وجهة نظرهم من أن م.ت.ف تخلت عنهم في الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل وأنهم لابد أن يبحثوا عن مخرج لهم يحفظ لهم إمكانية الإفراج ومكان مقبول خارج الأسوار إذا ما تحرروا وإننا نتفق معهم، أن م. ت. ف لم تشملهم في أي اتفاق... إنها لم تقم بواجبها المطلوب منها تجاههم من الناحية المعنوية والمادية... إخوتكم ل. م/فتح/عسقلان ١٩٩٨/٢/١٧". مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل سجن عسقلان، موقعة من ل. م/فتح، ١٩٩٨/٢/١٧.

[١٦]- بمركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل سجن عسقلان، موقعة من ل. م/فتح، ١٩٩٨/٢/١٧.

٥-استمرار إسرائيل في سياسة الاعتقال والتي لم تتوقف يوماً منذ اتفاقية إعلان المبادئ وحتى توقيع اتفاقية القاهرة، ومطالبتها للجانب الفلسطيني باعتقال كل من يفكر بمقاومة الانتهاكات الإسرائيلية والاحتلال.

٦-إجبار المفرج عنهم على التوقيع على وثيقة التعهد بنبذ العنف والإرهاب.

٧-استبعاد أسري الفصائل المعارضة للعملية السياسية ومسار أوسلو.

وقد حدت هذه الأسباب مجتمعة بالأسرى إلى رفض وعدم تأييد ما ورد في اتفاقية القاهرة، واتهموا المفاوض الفلسطيني بالتقصير والتفريط بحقوقهم، والتسليم بالرؤيا الإسرائيلية إليهم بأنهم ارهابيون ومجرمون وليسوا مناضلين، خاصة الأسرى المعارضون الذين ينتمون إلى حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية القيادة العامة. وانطلق هذا الفريق في معارضته لاتفاقيات أوسلو تبعاً للانتماء الحزبي والفصائلي، ولاستثنائهم من صفقات الإفراجات من قبل الجانب الإسرائيلي، وحملات الاعتقال المستمرة في صفوفهم وفصائلهم، والإجراءات العقابية المشددة بحقهم داخل السجون والمعتقلات الصهيونية، وفشل وقصور الطرف الفلسطيني في إلزام إسرائيل بالاتفاقيات. ولقد أثرت هذه الأجواء سلباً على العلاقات بين صفوف الحركة الأسيرة الفلسطينية بين المؤيدين والمعارضين لاتفاقيات أوسلو[١٧]. وبعيداً عن مواقف المؤيدين والمعارضين للاتفاق، إلا أنهم استاءوا من إغفال المفاوض الفلسطيني ومن وراءه القيادة الفلسطينية لقضايا الأسرى في أوسلو. ولقد

[١٧]- مؤسسة الضمير،الحركة الأسيرة الفلسطينية واضراب النصر أو الموت أو الموت، دنيا الوطن، ٢٠١٢/٥/٢١، ص ١ - ٢.

تلخصت مطالب الأسرى في: إطلاق سراح جميع الأسرى دون استثناء،وتنفيذ إسرائيل كلّ الاتفاقيات السابقة التي لم تحترمها[١٨]. وظهر ذلك من خلال رسالة من الأسرى إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات: "بسم الله الرحمن الرحيم الأخ الرئيس أبو عمار. تحية فتح الثورة... نعم أيها الرئيس إنها المهزلة أن تصبح قضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين سلعة تخضع للمساومة والتصنيف في سوق السياسة وبورصة المزايدات... حيث سمعنا الكثير من التصريحات الاستهلاكية التي لا تسمن ولا تغني من جوع. فعند التوقيع على وثيقة المبادئ في أوسلو تم تجاهل قضية الأسرى بالمطلق... وبعدها خرج علينا الأخ نبيل شعث أمام وسائل الإعلام أن هناك خطأ حصل... وأن الفرصة ما زالت تستوجب منا تصحيح هذا الخطأ... يا سيادة الرئيس لا توقعوا على اتفاق القاهرة إلا بعد الاتفاق على إطلاق سراح كافة الأسرى دون استثناء... عنهم ل. م قلعة الشهيد البطل أبو جهاد جنيد ٩٤/٦/٢٠"[١٩].

لم يقتصر استياء وغضب الأسرى على الخطابات والبيانات التي بعثوا بها إلى القيادة السياسية الفلسطينية، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وإلى مؤسسات حقوق الإنسان[٢٠]، بل طالبوا بمجموعة من المطالب السياسية والاحتجاجية أهمها:

١-إطلاق جميع الأسرى والمحررين من سجون الاحتلال من دون استثناء.

---

[١٨]- محمد أحمد محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص ٦١.

[١٩]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل سجن جنيد، موقعة من ل. م، حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، ١٩٩٤/٦/٢٠.

[٢٠]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة موقعة من أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال، ١٩٩٥/١٢/٧.

٢-مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني التي اتفق عليها في اتفاق أوسلو إلا بعد إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، كورقة يمكن مساومة إسرائيل بها.

٣-مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والمجلس التشريعي إلا بعد إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وهددوا بالتحريض على الانتخابات في رسالة بعثوا بها إلى جمعية نادي الأسير الفلسطيني.

٤-دعوة الجماهير الفلسطينية إلى النزول إلى الشوارع في مسيرات احتجاجية، لتحريك قضايا الأسرى في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والدعوة إلى الإضراب التجاري يومي ٢٧ و٢٨ /٦/١٩٩٤.

موقف السلطة الفلسطينية

سلم المفاوض الفلسطيني، ومن ورائه السلطة الوطنية الفلسطينية، بالموقف الإسرائيلي ووافق ضمنياً على ذلك من خلال التوقيع على اتفاقية القاهرة وملاحقها. ولم يدرك أن الأسرى في سجون الاحتلال هم مكونات وعناصر الصراع، وثمرة النضال الفلسطيني الطويل وقادته الأوائل، وأنه في كل الصراعات والنزاعات والحروب التي تنتهي بتوقيع اتفاق سلام تنتهي معه معاناة الشعوب المتصارعة، ويعود المعتقلون والأسرى إلى بيوتهم وفق البند (١١٨)من اتفاقية جنيف الثالثة التي تقرر الإفراج الفوري عن "أسرى الحرب" وعودتهم إلى أوطانهم دون تأخير بعد انتهاء الأعمال العدائية. لكن اتفاق أوسلو غيب تماماً أي مركز

قانوني لوضع المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال[٢١]. وقد علل نبيل شعث أحد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، أن موافقة الوفد الفلسطيني المفاوض على الشروط الإسرائيلية الخاصة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين من السجون الإسرائيلية بأنهم وقفوا أمام خيارين وهما: إما الموافقة على هذه الشروط الإسرائيلية وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى، أو إبقائهم داخل السجون، وقال إن الحرية بالنسبة للأسرى أسمى بكثير من مجرد التوقيع على وريقة لا تقدم ولا تؤخر[٢٢].

موقف الأسرى من اتفاقية طابا: وقعت اتفاقية طابا بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في ١٩٩٥/٥/٢٨. ورغم بعض النصوص الواردة فيها والتي تنهي معاناة بعض الأسرى الذين أمضوا فترات طويلة في السجون والمرضى منهم والأطفال والأسيرات الفلسطينيات، إلا أنها لم تلقى التأييد من جانب الأسرى والمعتقلين فبقيت مرفوضة لعدة أسباب منها:

١-وردت في نص الملحق الخاص بالأسرى كلمة (سجين) ولم يوافق الجانب الإسرائيلي على اعتبار الفلسطينيين أسرى حرب وصراع طويل، بل أصر على اعتبارهم مجرمين وإرهابيين ارتكبوا جرائم على الأرض الإسرائيلية أو تلك الأرض المتنازع عليها.

[٢١] - مؤسسة الضمير،الحركة الأسيرة الفلسطينية واضراب النصر أو الموت أو الموت، مرجع سابق، ص٨.
[٢٢]- عطاء القيمري: الأسرى كبش فداء دوما، مقال بجريدة القدس، عدد ٩٢٧٣، الجمعة ١٩٩٥/٦/٢٣، جريدة القدس، جريدة، يومية سياسية ناطقة بالعربية، أسسها محمود أبو الزلف، القدس، ١٩٥١، ص ١٢.

٢-ساوت الاتفاقية بين الأسرى والمناضلين وبين السجناء الجنائيين، وهو ما ورد في نص الاتفاقية، من أجل تحطيم وكسر إرادة الأسير الفلسطيني وأن نضاله وتضحياته لا قيمة لها.

٣-بقيت معايير الإفراج عن الأسرى في يد الحكومات الإسرائيلية التي رفعت شعار عدم إطلاق الأيدي الملطخة بالدم، أي استثناء الأسرى والمعتقلين الذين تسببوا في قتل أو جرح أي يهودي.واستثناء كل الأسرى من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى القدس. وبعد علم الأسرى بهذه المواقف الإسرائيلية بعثوا برسائل إلى القيادة الفلسطينية[٢٣].

٤-بقيت عملية إطلاق الأسرى تعتمد على حسن النية والمبادرة من الجانب الإسرائيلي، كما ورد في الديباجة الواردة بالملحق الخاص بالأسرى[٢٤].

وقد ورد في رسائل الأسرى من سجون الاحتلال اهتمامهم بإخوانهم أسرى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨وأسرى أبناء القدس، ومنها تلك الرسالة التي أرسلت إلى هشام عبد الرازق، وورد فيها: "لدينا بعض الآمال كما لدينا بعض التخوفات وخصوصاً من كثرة اجتماعات الأخ أبو عمار ووزير خارجية إسرائيل بيريس ومعرفة حقيقة مصيرنا... وخصوصاً أبناء القدس و٤٨ الذي يدور في الحديث

[٢٣]- منها على سبيل المثال "بسم الله الرحمن الرحيم. الأخت المناضلة والفاضلة أم جهاد .. من خلف القضبان وزمن الإهمال نوجه رسالتنا هذه... بعد أن أسدلت علينا ستائر النسيان الكثيفة...فلم يذكرنا أحد خلال مفاوضات أوسلو وكذلك محادثات واشنطن وما تلاها... ماذا عملتم وتعملون من أجل الحفاظ على الروح المعنوية لأبناء فتح وذويهم خصوصاً في ظل شعار عدم إطلاق من تلطخت أيديهم بدم اليهود. نأمل منك أختنا مساعدتنا وإحياء روح الرمز أبو جهاد... فنحن نعاني الأمرين، ولا أحد معنا سوى الله وذوينا... ورغم المرار سنبقى لفتح وللشهداء... إنها ثورة حتى النصر. أخوتكم/ل.ل + م ع حركة التحرر الوطني فتح ٩٨/١/٥ ".مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل السجون الإسرائيلية موقعة من ل.م +م.ع، حركة التحر الوطني فتح ،١٩٩٨/١/٥.

[٢٤]- مقابلة شخصية: عبد الرحمن فهمي زيان، أسير محرر، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني عن كتلة الاصلاح والتغيير، وزير سابق في الحكومة العاشرة، ٢٠١٩/٥/١٨.

حولهم شائعات مصدرها القدس، بأنها خارج الطرح التفاوضي وخصوصاً أن أبناء القدس و٤٨ تثير لدينا الكثير من التساؤلات وننتظر زيارتكم وطمأنتنا... إخوتكم بوجه عام+ لجنة مركزية م.ع+ل. فتح عزل السبع قسم (٨) ١٩٩٥/٩/١٤"[٢٥]. كما وجهت رسالة من سجن عسقلان إلى اللجنة التنفيذية والمجلس التشريعي الفلسطيني هذه مقتطفات منها: "ما الذي يجري عندكم؟ وما الذي جلبه لنا سلامكم؟!.. إذن ما الذي جلبه هذا السلام الممسوخ؟ اعترفنا أننا إرهابيون ونمارس الإرهاب وقررنا التوقف. بل وأكثر من ذلك رفعنا أغصان الزيتون وباقات الزهور في وجه فوهات بنادق جنود شركائنا في السلام التي ما زالت تقتل أطفالنا ونساءنا وشيوخنا وشبابنا، وحولنا أنفسنا إلى حراس للأمن الإسرائيلي رغم أن جنوده ومستوطنيه ما زالوا على أرضنا يعيثون فينا قتلاً وإرهاباً ودماراً... وأوهمنا أنفسنا أن هناك سلاماً حقيقياً وقسمنا أنفسنا بسذاجة واضحة بين مؤيد لهذا الوهم ومعارض له، وكدنا ندمر أنفسنا ولم يزل الخطر قائماً... ارحموا تاريخكم الشخصي وتاريخ شعبكم المشرف... لقد فات ما فات ولكن لم يفت كل شيء، وإن كانت لنا معهم تجربة في بيروت، فلتكن لهم معنا تجارب في كل مدينة وقرية ومخيم، ولكن بنهاية لا تسرهم بل تقيم دولتنا وعاصمتها القدس ورايتنا مخضبة بالدماء وكرامتنا فوق كل اعتبار. أخوتكم أسرى فتح عسقلان ١٩٩٦/٣/١٥"[٢٦].

شعر الأسرى بخيبة الأمل والاحباط من اتفاقية طابا في الملحق الخاص بالإفراج عن الأسرى، وخاصة بعد الوعود التي تلقوها من السلطة الفلسطينية،

---

[٢٥]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل عزل سجن بئر السبع قسم ٨، م. ع + ل. م، اخوتكم بوجه عام، فتح ١٩٩٥/٩/١٤.

[٢٦]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من داخل سجن عسقلان، موقعة من أسرى حركة فتح، ١٩٩٦/٣/١٥.

ومن الوفود الرسمية الفلسطينية الذين زاروهم في السجون أثناء إضرابهم عن الطعام، وأقنعوهم بتعليق إضرابهم عن الطعام، وأن الإفراج عنهم مسألة وقت، وأن السلطة لن توقع اتفاقية مع إسرائيل بدون الاتفاق على جدول زمني لإفراج عن جميع الأسرى، وعبروا عن رفضهم لما جاء في الاتفاقية عبر سلسة من الفعاليات منها[٢٧]:

١-مطالبة الجماهير الفلسطينية من ذويهم ومناصريهم النزول إلى الشوارع وإقامة خيام الاعتصام والمسيرات والمهرجانات، للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال، وللضغط على السلطة الفلسطينية، ودعوهم إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية المزمع عقدها في ١٩٩٦/١/٢٠وجعله يوماً للتضامن مع الأسرى.

٢-مطالبة مؤسسات حقوق الإنسان لزيارتهم في السجون الإسرائيلية والاطلاع على حجم معاناتهم في السجون التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الحياة الإنسانية، في محاولة منهم لممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية.

٣-بعث رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، والجمعية العامة للأمم المتحدة وشرحوا فيها الأوضاع المأساوية التي يعيشونها داخل السجون الإسرائيلية، وطالبوهم بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للإفراج عنهم، وتنفيذ إسرائيل التزاماتها الدولية المتمثلة في اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة التي تنطبق عليهم، وأن نضالهم ضد الاحتلال كان مشروعاً بموجب ميثاق الأمم المتحدة بحق الشعوب المحتلة مقاومة الاحتلال.

[٢٧]- البيادر السياسي تفتح ملف الأسرى العرب وفلسطينيي الخط الأخضر، عدد(٦٣١)، ١٩٩٥/١٠/٢١، ص١٤.

٤-بعث رسالة إلى منظمة العفو الدولية امنستي، وشرحوا فيها ظروف الاعتقال والأسر والتعذيب الذي يمارس بحقهم من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية والتي تتنافى مع الأعراف والقوانين الدولية، وطالبوها بالضغط على الحكومة الإسرائيلية وإصدار ونشر التقارير التي توثق الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى وتظهر معاناتهم داخل سجون الاحتلال.

٥-قرار الأسيرات برفض الخروج الجزئي من السجن بعدما رفضت سلطات الاحتلال الإفراج عن جميع الأسيرات في نفي ترستا، وهددن في حال أجبرن على الخروج بإقامة خيمة اعتصام مع ذويهن أمام مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله حتى الإفراج عن جميع الأسيرات وأعلن الإضراب في السجن[٢٨].

٦-إضراب جميع الأسرى في السجون والمعتقلات الصهيونية تحت شعار الحرية لجميع الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال.

توقفت وتعثرت المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي بعد فوز نتنياهو بالانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وعلق الإفراج عن الأسرى، وحدثت مواجهات مسلحة بين الجانبين على خلفية فتح نفق أسفل أساسات المسجد الأقصى. وبعد تدخل الولايات المتحدة وبعض الدول لاحتواء الموقف، تم توقيع اتفاق الخليل في واشنطن، وتم تنفيذ الاتفاق الخاص بالإفراج عن جميع الأسيرات الفلسطينيات[٢٩].

---

[٢٨]- مقابلة شخصية، عصمت محمد عزيز أبو صاع، أسيرة محررة، مديرة مكتب هيئة شئون الأسرى والمحررين في محافظة طولكرم، ٢٠١٩/٥/٢١.

[٢٩]- نيكولاس جوبات: غياب السلام محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ترجمة: طلع الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٤-٧٥.

موقف الأسرى من اتفاقية واي ريفر: تابع الأسرى والمعتقلين جولات المفاوضات القائمة بترقب حذر، خاصة بعد الوعود التي تلقاها الأسرى من المسئولين الفلسطينيين بأن قضيتهم في سلم أولويات المفاوض والقيادة الفلسطينية، وكانت لديهم مخاوف من تكرار سيناريوهات الاتفاقيات السابقة والاعتماد عن حسن النوايا الإسرائيلية، والمعايير والشروط الإسرائيلية الخاصة على الأسرى الفلسطينيين، وعدم قدرة المفاوض الفلسطيني على فرض رؤيته في هذه القضايا والرضوخ والتسليم والموافقة الضمنية على الاطروحات الإسرائيلية. وبعد توقيع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاقية واي ريفر في واشنطن برعاية أمريكية ١٩٩٨/١٠/٢٣، وقد ركزت الاتفاقية على الجانب الأمني تحت شعار الأمن مقابل السلام، وخلت الاتفاقية من أي نص يشير إلى الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، واكتفى الوفد المفاوض الفلسطيني بتعهد الجانب الإسرائيلي بإطلاق سراح (٧٥٠) سجين فلسطيني على ثلاث دفعات بضمانة أمريكية، دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دور في تحديد أسماء المفرج عنهم.ورغم إعلان السلطة الفلسطينية عدم الدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلا بعد إطلاق سراح أسرى ما قبل أوسلو، إلا أنها محاولات واشتراطات باءت جميعها بالفشل؛وذلك لاعتماد السلطة المنطق والرؤيا الإسرائيلية ضمنياً، وعدم إصرارها على فرض رؤيتها بأنهم ليسوا مجرمينبل مناضلين يجب معاملتهم كأسرى حرب. وظلت اللاءات الإسرائيلية قائمة على أسرى القدس وفلسطينيي الأراضي المحتلة والأسرى العرب والأيادي الملطخة بالدماء. وبعد وصول هذه المعلومات إلى الأسرى في السجون اصيبوا بخيبة الأمل بعد الوعود التي تلقوها وبنوا عليها آمالهم بالحرية والافراج من الأسر، فصبوا جام غضبهم على المفاوض والقيادة

الفلسطينية الذين فرطوا بحقوقهم، وكرروا خطأ أوسلو عام ١٩٩٣. وهكذا رفض جميع الأسرى هذا الاتفاق، وأعلنوا عن سلسلة من الإجراءات والاحتجاجات ضده، وبعثوا برسائل عديدة للقيادة الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح وإلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع أبو العلاء،وهذه مقتطفات منها: "السيد أحمد قريع أبي العلاء عضو اللجنة المركزية لفتح ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، نحييك بتحية الأخوة والعطاء... كما نطير لكم تحية نفحة الشهداء محملينها كل ما نحس في نفوسنا من احترام وتقدير ومن سخط وغضب في نفس اللحظة، احترام وتقدير لرموزنا الوطنية والتاريخية التي نعتز ونفتخر بالانتماء إليها، والتي حققت لشعبنا المكافح وقادته في كل المعارك في جميع الساحات بفاعلية واقتدار... في نفس الوقت نحن ساخطون وغاضبون عليكم إخوتنا وأنتم تعرفون لماذا وأنت أخانا أبي علاء يا مهندس أوسلو ومصمم الاتفاقيات تمكنت من النجاح في هذه الاتفاقيات رغم عدم تلبيتها لطموحات شعبنا إلا أنها تجسد إرادة شعبنا على أرض الجدود... ولكن هذه الاتفاقيات تجاهلت حقيقة وجودنا في الأسر وكأنه لا يوجد أسرى، وما تم من اتفاقيات بعدها لم يصلح ما سقط سهواً أو نسي، ولكن للأسف يتكرر مسلسل التجاهل بحقنا والاستهتار بنا فلماذا؟ ألسنا جنودكم، ألم ننفذ تعليماتكم وتعليمات شعبنا، أم أنتم تخليتم عنا ونسيتم معاناتنا وتضحياتنا فأصبحتم في غنى عنا... هل أصبح فرضاً علينا في كل مرة قبل أية مفاوضات أن نلوح لكم بآلام الجوع والإضرابات لنذكركم أننا لا زلنا في السجن أحياء أو فينا عرق ينبض بالحياة. إن معاناتنا تتكرر على مدار اللحظة وعصا الجلاد رغم أوسلو الواقع الجديد لم تزل مشروعة، وما زالوا يهوون بها على رؤوسنا ليحطموا إرادتنا ويكسروا صمودنا وكأن لسان حالهم يقول لنا أنكم أيها

الأسري يا من قتلتم يهودا يا أبناء القدس وفلسطين المحتلة عام ٤٨ وأسرى الدوريات ومن لم يفرج عنهم بعد بأنكم ستلقون جزاء ما فعلتم مرتين مرة من الاحتلال ومرة أخرى ممن أرسلوكم من قياداتكم الذين لا يريدونكم ولم يضع لكم بنداً واحداً في اتفاقيات أوسلو يحفظ حقوقكم بالحرية... لقد ظلمتمونا بترككم لنا وتخليكم عنا وأصبحنا على قناعة بأننا سنقضي نحبنا في السجون لأنه ليس هناك من يطالب بنا ويهتم بنا... سحقاً لأوسلو... وسحقاً لكل السلام إن لم يعيد البسمة لشفاه أمهاتنا وآباؤنا والسعادة المفقودة لقلوبنا... لقد ضاقت بنا السبل... أملنا بكم لا زال كبيراً على تدارك الموقف وعمل شيء يضمن تحريرنا.. أخوتكم أسرى فتح سجن نفحة ١٩٩٨/٦/٢٥"[٣٠].

لقد لخصت الرسالة الحالة النفسية الصعبة التي يعيشوها الأسرى وخيبة أملهم بعد توقيع مذكرة واي ريفر، فوجهوا انتقادات لاذعة إلى القيادة والمفاوض الفلسطيني واتهموهم بالتخلي عنهم والتقصير والرضوخ للإملاءات الإسرائيلية. وقد تلخصت ردة فعل الأسرى فيما يلي[٣١]:

١-دعوة الجماهير الفلسطينية للنزول إلى الشوارع ونصب الخيام أمام مقرات السلطة الوطنية ومقرات الصليب الأحمر، وتنظيم المسيرات المطالبة بإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال. وقد لاقت دعوتهم صدى كبير بين صفوف المواطنين الذين اصطدموا مع قوات الاحتلال في نقاط التماس، وهتفوا ضد السلطة الفلسطينية لتفريطها ورضوخها للإملاءات والشروط الإسرائيلية.

[٣٠]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من أسرى حركة التحرر الوطني فتح، سجن نفحة، ١٩٩٩/٦/٢٥.

[٣١]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، أسري الشعب الفلسطيني، بيان جماهيري، سجن نفحة، ١٩٩٨/١٢/٥.

٢-دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى عدم إلغاء أو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني إلا بعد تحرير جميع الأسرى والمعتقلين.

٣-مطالبة المجلس التشريعي الفلسطيني بالتحرك واتخاذ موقف داعم للأسرى من خلال الاتصال مع البرلمانات العربية والدولية وحشد الدعم العربي والدولي للضغط على الكيان الصهيوني لإطلاق سراح الأسرى من سجون الاحتلال.

٤-استغلال زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون للأراضي الفلسطينية، وتنظيم لقاءات لذوي الأسرى معه ومطالبته التدخل لدى الجانب الإسرائيلي لإطلاق سراح الأسرى وتسليمه رسالة منهم.

٥-طالبت الحركة الأسيرة من السلطة الفلسطينية وقف وقطع التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال

٦-إعلان الإضراب في كافة السجون الإسرائيلية. وصدر بيان من السجون لإعلام القيادة بالخطوات الاحتجاجية حتى إطلاق سراح الأسرى من سجون الاحتلال.

اتسم موقف السلطة الفلسطينية بالتخبط وادعت أن إسرائيل خرقت الاتفاق ولم تلتزم بما تم الاتفاق عليه، لقيامها بالإفراج عن السجناء الجنائيين بدلاً من الأسرى الأمنيين، وذلك بإفراجها عن الدفعة الأولى المكونة (٢٥٠) شخص منهم (٩٤) أسير أمني، والباقي من السجناء الجنائيين. وأعلنت إسرائيل التزامها بما تعهدت به وأطلقت سراح العدد المتفق عليه في الدفعة الأولى (٢٥٠) سجين، وهل ورد في الاتفاقية صنف السجين؟ وأيدها في ذلك المبعوث الأمريكي دينس روس، وأن التعهد الإسرائيلي كان بإطلاق (٢٥٠) سجين. ونلاحظ أن إسرائيل

تضع السجناء السياسيين والأمنيين مع السجناء الفلسطينيين الذين ارتكبوا جرائم جنائية في سلة واحدة وتعتبرهم مجرمون وإرهابيون، وتعاملت معهم على هذا الأساس منذ إعلان المبادئ، ولم تغير من تعاملها لاحقاً، وهنا يظهر عجز قصر نظر أداء المفاوض ومن خلفة السلطة الوطنية الفلسطينية في موضوع الأسرى[٣٢].

موقف الأسرى من اتفاقية واي ريفر (٢):وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك على نفس الأسس والقواعد التي عقدت عليها "اتفاقية "واي ريفر الأولى" الأرض مقابل الأمن، ووقعها الطرفان بشرم الشيخ بمصر في ٤أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وسميت "واي ريفر الثانية"[٣٣].جاءت هذه الاتفاقية لتعالج جزءاً من الخلل في قضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، ووردت نصوص واضحة في البند الثالث من الاتفاقية[٣٤] وقد عدلت القيادة الفلسطينية موقفها ووافقت على الرجوع إلى المفاوضات، على أن يتم إطلاق سراحهم على أربع دفعات، غافلة أو متغافلة عن باقي الأسرى. والتزمت إسرائيل بتنفيذ الدفعة الأولى البالغة (٢٠٠) أسير[٣٥].وتم اختراق الموقف الإسرائيلي في هذه الاتفاقية جزئياً، وكسر المحرمات الإسرائيلية عن طريق الإفراج عن بعض الأسرى العرب، وبعض الأسرى من ذوي الأحكام العالية، وعن بعض الأسرى المقدسيين وعدهم (٧)[٣٦] ثم تحول إطلاق الدفعات المتفق عليها إلى أداة للابتزاز والمساومة

---

[٣٢]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٧٠.

[٣٣]- مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٢،العدد ٤٨ (خريف ٢٠٠١)، ص١٨٠.

[٣٤]- محمد عبد الجواد البطة: المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٨، ص٣٣٦.

[٣٥]- جريدة الأيام، إطلاق سراح ٢٠٠أسير فلسطيني، العدد(١٣٣٦)، ١٩٩٩/٩/٩، يومية سياسية فلسطينية، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، ١٩٩٥، ص١، ٢٢.

[٣٦]- جريدة القدس، إسرائيل تفرج عن ٧ أسرى من القدس، عدد (١٠٩٣٤)، مرجع سابق، ١٩٩٩/١٢/٣٠، ص١.

السياسية من الجانب الإسرائيلي، والذي لم تلتزم حكومته بتنفيذها واستكمال الإفراج عنهم، من خلال إدراج الأسرى المقدسيين وأسرى فلسطينيي الأراضي المحتلة عام١٩٤٨في الدفعة الأخيرة التي لم يتم تنفيذها.

اتسمت ردة فعل الأسرى على الاتفاقية بين الفرحة والمرارة في نفس الوقت، اقتصرت الفرحة على إطلاق سراح أسرى من ذوي الأحكام العالية، ومن الأسرى العرب وبعض أسرى القدس، لكن الاتفاقية لاقت رفضاً كبيراً من الأسرى لعدة أسباب منها[٣٧]:

١-أن الاتفاقية لم تفض إلى إطلاق جميع الأسرى والمعتقلين، فقد استثنت أسرى حركة حماس والجهاد الإسلامي من عملية الإفراج.

٢-لم تفض الاتفاقية إلى إطلاق جميع الأسرى الذين اعتقلوا قبل عام ١٩٩٤، مع وجود نص صريح وواضح في هذا الشأن.

٣-بقيت معايير وشروط الإفراج بيد إسرائيل ولم يطرأ أي تغيير جوهري على سياستها بأنهم سجناء وإرهابيون من خلال توقيع المفرج عنهم على وثيقة تأييد العملية السلمية ونبذ العنف والإرهاب.

٥-لم تفض الاتفاقية إلى إطلاق أي شخص تسبب في مقتل يهودي، والتي اعتادت إسرائيل أن تطلق عليهم الأيادي الملطخة بالدماء.

ونلاحظ أن العدد الأكبر من الأسرى الذين أوقعوا خسائر عالية في صفوف العدو الإسرائيلي تم إطلاق سراحهم من خلال عمليات تبادل الأسرى بين إسرائيل

[٣٧]- جريدة القدس، انتقادات لمعايير الإفراج عن الدفعة الثانية من الأسرى، عدد ١٠٨٣٠، مرجع سابق، ١٩٩٩/٩/١٧، ص ١،٢٠.

وفصائل المقاومة والدول العربية. وقد أجبرت فصائل المقاومة إسرائيل على كسر قاعدة عدم إطلاق سراح من تسببوا بقتل يهود. ففي تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٧ أطلقت إسرائيل سراح عشرات الأسرى السياسيين الأردنيين والفلسطينيين مقابل مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين الذي كان معتقلاً في السجون الإسرائيلية منذ أكثر من ثماني سنوات، مقابل عميلي استخبارات كانا اعتقلا بعد محاولة اغتيال خالد مشعل مدير المكتب السياسي لحركة حماس في الأردن. إلا أن إسرائيل اغتالت بعد ذلك الشيخ أحمد ياسين في مارس ٢٠٠٤. وفي ٢٩ يناير ٢٠٠٤ أجبر الكيان الصهيوني على إطلاق سراح (٤٣١) أسيراً بينهم (٤٠٠) أسير فلسطيني و(٢٣) أسيراً لبنانياً خلال صفقة تبادل مع حزب الله اللبناني الذي أعاد جثامين ثلاثة جنود إسرائيليين وأطلق سراح"الحنان تننباوم" رجل الأعمال والكولونيل الاحتياطي في الجيش الإسرائيلي الذي كان محتجزاً منذ عام ٢٠٠٠[٣٨]. أما العملية السياسية فقد فشلت في الإفراج عمن تصفهم إسرائيل بالأيادي الملطخة بالدماء أو أسرى القدس وأسرى الداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨.

حققت إسرائيل أهدافها بدخولها في عملية سياسية لا سقف زمنى لها مع الفلسطينيين، وبدون وجود مرجعية دولية ملزمة لها بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين. استطاعت إسرائيل اختراق العالم العربي بعد توقيعها لاتفاقية أوسلو في النواحي الاقتصادية والثقافية، وتوقيعها معاهدة السلام (وادي عربة) مع الأردن. وعلى الجانب الفلسطيني استطاعت تثبيت جدول أعمال تفاوضي بعيد المدى

[٣٨] - موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، القدس ٢٠١٤، ص٨٠، ١١٢.

يستجيب لمتطلباتها الاستراتيجية، ويتناول قضايا جزئية واستبعاد القضايا المبدئية والاستراتيجية والهامة التي تعد جوهر القضية الفلسطينية؛ مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه، والاعتراف بحقه في النضال الوطني التحرري المشروع والذي أقرته الشرائع الدولية، واعتبار الذين سقطوا في نضاله وعملياته رموزا لحركته الوطنية والتحررية، وأن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين الفلسطينيين هم أسرى حرب، وأن الاتفاق على إنهاء حالة الحرب وانطلاق عملية السلام تعني إطلاق كافة المعتقلين والأسرى دون قيد أو شرط. ولقد كان على المفاوض الفلسطيني أن يضع مسألة الاعتراف بحركة التحرر الوطني الفلسطيني ونضاله التحرري، كنضال مشروع في مقدمة الأولويات، وبالتالي تثبيت مشروعية كل ما يتعلق بهذا النضال، وخاصة قضية الأسرى والمحررين. ولكن للأسف تم عكس كل ذلك[٣٩].

إن نحو (٨٠٠) ألف فلسطيني دخلوا سجون الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، استشهد مائتان منهم في السجون، وظل ما يزيد عن (٧٠٠٠) أسير ومعتقل، بينهم (٣٢) نائباً من المجلس التشريعي الفلسطيني حتى نهاية عام ٢٠٠٧.لم يدرك المفاوض الفلسطيني ومن ورائه السلطة الفلسطينية التاريخ النضالي لهؤلاء الأسرى، سواء في المهمات التي قاموا بها قبل أسرهم، أو في تحويلهم السجون المعتقلات إلى مدارس وقلاع ثورية ارتقت بالكفاح الفلسطيني الداخلي وفجرت انتفاضة شعبية أعجزت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وساهمت في شتى صنوف العمل النضالي الفلسطيني، واستطاع الأسرى في السجون الإسرائيلية إخراج

[٣٩]- عبد العزيز أحمد: قضية الأسرى .. وأين أخطاء المفاوض الفلسطيني؟ "مقال" جريدة القدس، العدد٨٩١٥، الأحد ١٩٩٤/٦/٢٦،مرجع سابق، ص ١٣.

الوثيقة السياسية الوحيدة التي نالت الإجماع الوطني الفلسطيني من كافة الفرقاء وفي ظل ظروف الانقسام، والتي عرفت بوثيقة الأسرى عام ٢٠٠٦[٤٠].

إن حل قضية الأسرى في سجون الاحتلال يكمن في إعادة الاعتبار إليهم كأسرى حرب، وليس سجناء، واعتبار المعتقلين بعد "أوسلو" أيضاً أسرى ومختطفين من مناطق السلطة الفلسطينية، والمطالبة بمعاملتهم كأسرى حرب، وإطلاق سراحهم فوراً، وقبل الدخول في أي عملية سياسية، واعتبار قضيتهم رئيسية وأولوية للقيادة السياسية وللشعب الفلسطيني بأسره، وفي كل المحافل والميادين.

نضال الأسرى في السجون ضد الاتفاقيات الموقعة

لم تمر الاتفاقيات السياسية التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن الأسرى مروراً عابراً، بل واجهت غضباً شديداً وانتقاداً لاذعاً من قبل الأسرى، وعبروا عن غضبهم بالرسائل التي وجهوها إلى القيادة الفلسطينية والجماهير والمؤسسات الفلسطينية، ودعوة الجماهير إلى التظاهر ضد الاتفاقيات التي تجاهلتهم، وقاموا بالامتناع عن الحضور إلى قاعات الزيارة، كخطوات احتجاجية ورسائل للمفاوض الفلسطيني ومن خلفه القيادة السياسية على موقفهم المتخاذل من قضايا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، ونفذوا إضرابات سياسية مفتوحة عن الطعام للمطالبة بحريتهم، وكان لهذه الإضرابات تأثيراً كبيراً وضغط على المفاوضين والراعيين الدوليين للعملية السياسية للإفراج عنهم. وقد ساهمت الإضرابات التي خاضها الأسرى في سجون الاحتلال إلى إبراز قضيتهم،

[٤٠]- محمد أحمد محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص١٤٦.

وضغطت على المفاوض الفلسطيني الذي استطاع جزئيا الإفراج عن الآلاف من الأسرى في المفاوضات السياسية، باستثناء من قام بعمليات بطولية تسببت بقتل يهود ومستوطنين، حيث رفضت دولة الاحتلال الإفراج عنهم، ولازال عدداً منهم في السجون، بعد أكثر من ١٥ عام على اتفاقية أوسلو.

الإضراب عن الطعام: الإضراب المفتوح عن الطعام أو ما يعرف بـ"معركة الأمعاء الخاوية" هو امتناع المعتقل عن تناول كافة أصناف وأشكال المأكولات والمواد الغذائية الموجودة في متناول يد الأسرى باستثناء الماء والملح[٤١]. وتعد آخر الخيارات التي يلجأ لها الأسرى لانتزاع حقوقهم لما لهذه الخطوة من مخاطر نفسية وصحية جسيمة على الأسير،أدت في بعض الأحيان إلى استشهاد عدد منهم. ويلجأ الأسرى إلى مثل هذه الخطوة بعد استنفاد كافة الخطوات النضالية التكتيكية الأخرى وعدم الاستجابة لمطالبهم عبر الحوار المفتوح مع سلطات الاحتلال بواسطة اللجنة النضالية التي تمثل المعتقلين.وإضراب الأسير عن الطعام وسيلة لتحقيق هدف وليس غاية بحد ذاته، وهو من أهم وأكثر الأساليب النضالية السلمية، وذات فعالية وتأثير على إدارة السجون والمعتقلات والقيادات السياسية والرأي العام لتحقيق المطالب. إنها معركة الإرادة والعزيمة والتصميم. ومن أهم الإضرابات التي خاضها الأسرى بعد توقيع أوسلو:

***الإضراب السياسي الأول لا سلام بدون الحرية للأسرى:**

أضرب الأسرى والمعتقلين في معظم السجون في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٤، وخاضوا فيها إضراباً مفتوحاً عن الطعام على إثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة–أريحا

[٤١]- موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مرجع سابق، ص ٦٩.

أولاً) احتجاجاً واستنكارا على الآلية الموقعة من قبل المفاوض الفلسطيني التي نفذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن (٥٠٠٠) أسير فلسطيني حسب الاتفاق، واستمر الإضراب لمدة ثلاثة أيام. وأوضح البيان الذي وزعه الأسرى أن الإضراب عن الطعام سيكون تحت شعار "لا سلام بدون إطلاق كافة الأسرى دون قيد أو شرط أو تميز"[٤٢]، وبعثوا نسخة منه إلى نادي الأسير الفلسطيني هذه مقتطفات منه"...مع تواصل مسلسل الإهمال والتجاهل من قبل قيادتنا بحق الأسرى... وتواصل مسلسل اللعب بالأعصاب من جانب سلطات القمع الإسرائيلية، ودون أن يحرك أحداً ساكناً... ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد من الاستخفاف بنا وبذوينا قررنا خوض الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداء من يوم الأربعاء١٩٩٤/٦/٢١... أخوتكم الأسرى، سجن الجنيد ١٩٩٤/٦/٢٠"[٤٣]. ولقد تمثلت أسباب الإضراب فيما يلي[٤٤]:

١- تجاهل قضايا الأسرى في اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ١٩٩٣/٩/١٣.

٢- قبول وموافقة المفاوض الفلسطيني الضمنية على المعايير التي فرضها الجانب الإسرائيلي واعتبارهم سجناء ومساواتهم بالسجناء الجنائيين، وعدم الاعتراف بهم كأسرى حرب.

---

[٤٢]- جريدة القدس، العدد ٨٩١١، الثلاثاء ١٩٩٤/٦/٢١، ص ١، ٢٢.

[٤٣]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من الأسرى إلى نادي الأسير الفلسطيني، سجن الجنيد، نابلس، ١٩٩٤/٦/٢٠.

[٤٤]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥.

٣- سياسة تجزئة الأسرى جغرافيا، بفصل أسرى القدس وأسرى فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والأسرى العرب، عن بقية الأسرى ورفض الإفراج عنهم.

٤- قبول المفاوض الفلسطيني بالتصنيف الإسرائيلي للأسرى والقاضي بعدم إطلاق الأيادي الملطخة بالدماء.

٥- التميز بين الأسرى ورفض الإفراج عن أسرى حماس والجهاد الإسلامي، غياب الجدول الزمني لإطلاق سراح بقية الأسرى.

٦- الاحتجاج على إلزام وإجبار قسم من الأسرى المنوي إطلاق سراحهم بعد اتفاق القاهرة بالبقاء في مناطق أريحا أو غزة حتى انتهاء مدة محكوميتهم، وموافقة السلطة على ذلك.

٧- رفض وثيقة التعهد المذلة، والتي تعني أنهم إرهابيون، واستنكاراً لتعاطي المفاوض معها، ولعدم وضوح موقف السلطة الوطنية الفلسطينية منها[٤٥].

كان تأثير هذا الإضراب قوياً جداً على القيادة السياسية والمفاوض الفلسطيني، من خلال توجيه النقد اللاذع للقيادة والمفاوض، وقد لاقى تضامناً شعبياً واسعاً في المجتمع الفلسطيني. وفي خطوات داعمة لنضال الأسرى قرر نادي الأسير الفلسطيني في الضفة الغربية تنظيم اعتصامات ومسيرات في كافة المدن الفلسطينية أمام مقار الصليب الأحمر الدولي وذلك ابتداء من

[٤٥] - جريدة القدس، العدد ٨٩١١، الثلاثاء ١٩٩٤/٦/٢١، مرجع سابق، ص ١، ٢٢.

١٩٩٥/٦/٢٣ تضامنا مع الأسرى، والدعوة إلى الإضراب التضامني المفتوح عن الطعام أمام مقر السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعوة السلطة الوطنية الفلسطينية والقيادة للتحرك العاجل والسريع لإنقاذ الأسرى ووضع حد لمعاناتهم[٤٦].وركزت الشعارات التي رفعوها على مطالب الأسرى بالإفراج الفوري عنهم كافة دون تميز، ومطالبة القيادة الفلسطينية والوفد المفاوض على إدراج قضية الأسرى والمعتقلين في سلم أولوياتهم، وعدم الرضوخ للإملاءات والشروط الإسرائيلية [٤٧]. وكان للموقف والضغط الشعبي الفلسطيني آثار ونتائج إيجابية منها:

١- إدراك القيادة السياسية الفلسطينية لأهمية قضايا الأسرى بالنسبة للشعب الفلسطيني، مما دفعها إلى الاهتمام والتمسك بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٢- سيطرت قضايا الأسرى على عناوين وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، على المستوى الوطني والعربي والدولي.

٣- التأثير على القرار الإسرائيلي وظهور جدل حاد في أروقة الحكومة الإسرائيلية، مما دفعها إلى مفاوضة قيادات الأسرى في سجن جنيد بعد يومين من بدئه، وإعطاء الوعود لهم، وتعديل وثيقة التعهد.

٤- تعزيز صمود الأسرى وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على التأثير في الجماهير الفلسطينية وتلبية ندائهم من خلف القضبان.

[٤٦] - جريدة القدس، العدد ٨٩١١، الثلاثاء ١٩٩٤/٦/٢١، مرجع سابق، ص ١.
[٤٧]- جريدة القدس: العدد ٨٩١٧، الإثنين ١٩٩٤/٦/٢٧، ص ا، ٢٢.

الموقف الرسمي للسلطة الوطنية من الإضراب: أما الموقف الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية من إضراب الأسرى فتمثل في تصريح لبعض قياداتها بالمطالبة بإطلاق جميع الأسرى من سجون الاحتلال. فقد طالب إبراهيم دقة مستشار الرئيس ياسر عرفات في مؤتمر صحفي بحرص القيادة على إطلاق جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال دون تميز[٤٨]. كما انطلقت فعاليات تضامنية في اليوم الثاني للإضراب في كافة المدن الفلسطينية، وقد صرح أحمد الصياد رئيس مؤسسة مانديلا في مؤتمر صحفي بتحميل الجانب الفلسطيني مسئولية ما جرى للأسرى من خلال إغفال قضيتهم، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ خطوات عاجلة وجدية لإطلاق كافة الأسرى[٤٩]. ولإدراك القيادة السياسية الفلسطينية حرج موقفها والنقد الموجه لها، أطلق المسئولون الفلسطينيون التصريحات والتعهدات التي تؤكد على أهمية وأولوية قضايا الأسرى وعدم تجاوزها في جولات المفاوضات القادمة، وصرح نبيل شعث "أن إطلاق سراح السجينات الفلسطينيات (٣٧) من السجون الإسرائيلية في طليعة جدول أعمال الجولة المقبلة من المفاوضات بين الجانبين في القاهرة"[٥٠]

أما بالنسبة لموقف الرئيس عرفات من قضية الأسرى فقد ندد بالمماطلة الإسرائيلية في قضية إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال وطالب حكومة رابين الوفاء بالتزاماتها واستكمال إطلاق سراح الأسرى دون تميز أو تردد[٥١]. كما قام الرئيس عرفات من تونس بتشكيل لجنة خاصة

---

[٤٨] - جريدة القدس، العدد ٨٩١١، الثلاثاء ١٩٩٤/٦/٢١، مرجع سابق، ص ٥.
[٤٩] - جريدة القدس، العدد ٨٩١٢، الأربعاء ١٩٩٤/٦/٢٢،مرجع سابق، ص ١.
[٥٠] - جريدة القدس، الحسيني يلتقي الأسيرات في تلموند، العدد ٨٩٣٣، مرجع سابق، ص ١-٢.
[٥١] - جريدة القدس، العدد٨٩١٣، الخميس ١٩٩٤/٦/٢٣،مرجع سابق، ص ١، ٢٢.

لمتابعة شئون المعتقلين، وينضم أعضاؤها إلى اللجنة الأمنية الخاصة بالمعتقلين وهم:هشام عبد الرازق وعيسى قراقع وجمال الشوبكي وإبراهيم شيخة وأحمد نصر. وقامت اللجنة بزيارة الأسرى في كافة السجون الإسرائيلية والاستماع إلى مطالبهم ونقلها إلى القيادة الفلسطينية، لكن اللجنة لم تأخذ دور تفاوضي مع الجانب الإسرائيلي لإطلاق سراح الأسرى من سجون الاحتلال[٥٢]. وقد صرح جمال الشوبكي أحد أعضاء اللجنة المشكلة من قبل أبو عمار لمتابعة شئون المعتقلين "إن إضراب الأسرى يستهدف عملية السلام، ولهذا فإن على من له علاقة بهذا السلام وحريص أن يستمر ويثمر عليه أن يعمل لإطلاق سراح الأسرى"[٥٣].

علق الإضراب يوم ١٩٩٤/٦/٢٤ بعد مفاوضات جرت لأكثر من تسع ساعات بين اللجنة النضالية للمعتقلين في سجن جنيد المركزي بمدينة نابلس وإدارة السجون، وتمت الموافقة على تعليق الإضراب بعد وعود تلقوها من إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بشأن استكمال إطلاق سراح ١٨٠٠ أسير اخر خلال عشرة أيام استكمالاً لصفقة (٥٠٠٠) أسير حسب اتفاق القاهرة[٥٤].

النتائج السياسية للإضراب: حقق هذا الإضراب الكثير من الأهداف التي سعى الأسرى إلى تحقيقها، رغم قصر مدته. ومن أهم النتائج:

١- إبراز قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب وفرضها على الأجندة الوطنية على مستوى القيادة السياسية الفلسطينية والوفد المفاوض، وعلى المستوى

---

[٥٢]- جريدة القدس، العدد ٨٩١٩، الأربعاء ١٩٩٤/٦/٢٩، مرجع سابق، ص ١، ٢٢.

[٥٣]- جريدة القدس، مسيرات وفعاليات في الضفة الغربية والقطاع تضامنا مع الأسرى اجماع وطني على ضرورة إطلاق سراحهم فورا وبدون شروط، العدد ٨٩١٤، ١٩٩٤/٦/٢٢، مرجع سابق، ص ١.

[٥٤]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٨٨، ٨٩. محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٣.

الشعبي من خلال التفاف الجماهير الفلسطينية مع مطالب الأسرى، وإجبار إسرائيل على تشكيل لجنة من مصلحة السجون لإجراء مفاوضات مع قيادة الإضراب من الأسرى.

٢- أظهر الإضراب دور القيادة والقدرة التنظيمية العالية التي يتمتع بها الأسرى، كون السجون كانت وما زالت تعد من أهم المدارس التي خرجت الكوادر الوطنية عبر تاريخها النضالي الطويل، والتي فرضت نفسها على طاولة المفاوضات.

٣- إعادة اللحمة والوحدة الوطنية بين صفوف الحركة الأسيرة، بعد الاصطفاف الذي حصل بين المؤيدين والمعارضين لاتفاقية أوسلو.

٤- إفشال المخططات الصهيونية الرامية إلى ترسيخ الانقسام في صفوف الحركة الأسيرة، بعد التجزئة والتصنيف التي وردت في اتفاقية القاهرة.

٥- ساهم الإضراب في إعادة تقييم وتصحيح أداء القيادة السياسية الفلسطينية والوفد المفاوض بعد الانتقادات التي وجهت لهم في تعاطيهم مع قضية الأسرى، من خلال التصريحات والتعهدات التي تؤكد على أهمية وأولوية قضايا الأسرى للقيادة الفلسطينية.

٦- ساهم الإضراب في حصول مطالب الأسرى على بعض الدعم الدولي[٥٥].

[٥٥] - عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٨٨.

الإضراب السياسي الثاني (الكرامة والحرية):

أعلن الأسرى في كافة السجون الإسرائيلية الإضراب عن الطعام في ١٨ يونيو ١٩٩٥،تحت شعار إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء. جاء الإضراب لتحريك قضيتهم السياسية قبل المفاوضات المرتقبة في طابا لإعادة الانتشار للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وإقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتحديد موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولتخوف الأسرى من تكرار ما حدث في جولات المفاوضات السابقة، فاتخذوا قرارهم بتحريك قضيتهم بأنفسهم ليطرحوها بشكل أقوى على أجندة المفاوضين والإعلام من خلال إعلان إضرابهم المفتوح عن الطعام وتجييش الجماهير والشارع الفلسطيني خلفهم[٥٦]. وقد أطلق الأسرى على الإضراب اسم (معركة الكرامة والحرية) في بيان جماهيري جاء فيه "لقد حانت ساعة الصفر، وقررنا أن نخوض معركة الكرامة والحرية ابتداء من صباح ١٩٩٥/٦/١٨ بالإضراب السياسي المفتوح عن الطعام ومعنا كل المناضلين الأبطال في سجون الاحتلال في انتفاضة الحرية من أجل انتزاع حقنا الإنساني في التحرر من قيود الجلادين وقهر السجون"[٥٧]. استمر الإضراب لمدة (١٨) يوماً مُستغلاً تحسن شروط حياة الأسرى بعد اتفاقية أوسلو، وتقلص عددهم في السجون بعد عمليات الإفراج وانخفاض وتيرة الانتفاضة[٥٨]. ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأسرى والمعتقلين لإعلان الإضراب في هذا التوقيت إلى:

---

[٥٦]- جريدة القدس، العدد ٩٢٦٧، السبت ١٩٩٥/٦/١٧، مرجع سابق، ص ١، ٢٢.

[٥٧]- الحركة الأسيرة، بيان جماهيري من سجن جنيد ١٩٩٥/٦/١٧، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة أبو ديس القدس.

[٥٨] - محمد أحمد محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص٧٥.

١-الخوف من سياسة استمرار تجاهل قضايا الأسرى والمعتقلين من قبل المفاوض الفلسطيني ومن ورائه القيادة السياسية من خلال موافقتها الضمنية على المعايير الإسرائيلية المتعلقة بالإفراج عن الأسرى.

٢-الضغط على القيادة السياسية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أثناء المفاوضات المتعلقة بإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، ونقل بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، وتحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لخوفهم من تأثير الأسرى عليها.

٣-عدم التزام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها التي قطعتها للأسرى أثناء المفاوضات معهم في الإضراب السابق لتعليق إضرابهم، واستمرار سياسية الابتزاز والمساومة مع الوفد الفلسطيني المفاوض فيما يخص قضايا الإفراج عن الأسرى.

٤-ظروف الاعتقال والأسر، واستمرار السياسية التي تغيرت للأسوأ بعد اتفاقيات أوسلو، من التعذيب والاعتقال الإداري والحبس الانفرادي، والقمع واقتحام الغرف والإهمال الطبي.

مطالب الأسرى[٥٩]:

١- التعهد بإطلاق جميع الأسرى والمعتقلين والأسيرات من سجون الاحتلال دون استثناء ضمن جدول زمني محدد وبرعاية دولية أو طرف ثالث.

[٥٩]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٩٧.

٢- أن تكون الإفراجات شاملة لجميع الأسرى، وفي مقدمتهم الأسرى المقدسيين وأسرى فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وأسرى الدوريات.

٣- تطبيق الاتفاقيات الدولية على المعتقلين والأسرى، منها اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة عليهم، واعتبارهم أسرى حرب بدل سجناء وإرهابيين، ومعاملتهم أسرى وفق المواد الواردة في الاتفاقيات الدولية ومبادئ وحقوق الإنسان.

٤- مطالبة الوفد الفلسطيني من ورائه القيادة السياسية عدم التوقيع على أي اتفاق مع الجانب الإسرائيلي لا يوضح مصير الأسرى، وخاصة الأسرى الذين تصنفهم إسرائيل "الأيادي الملطخة بالدماء" المتهمين بقتل إسرائيليين.

موقف السلطة الوطنية الفلسطينية: عقد الرئيس الفلسطيني عرفات، في اليوم الذي بدأ فيه الإضراب،مؤتمراً صحفياً تحت شعار "الحرية لكافة المعتقلين الفلسطينيين" في مركز رشاد الشوا الثقافي في مدينة غزة ضمن حملة للضغط على الحكومة الإسرائيلية للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال، وأعلن عن يوم الثلاثاء ١٩٩٥/٦/٢٠ إضراباً شاملاً في كافة الأراضي الفلسطينية تضامناً مع الأسرى[٦٠]، كما عقد عدد من الوزراء الفلسطينيين مؤتمرا صحفيا في ١٩٩٥/٦/١٩ في المكتب الفني التابع لوزارة الإعلام مطالبين فيه

[٦٠]- جريدة القدس، العدد ٩٢٦٨، الأحد ١٩٩٥/٦/١٨، مرجع سابق، ص ١، ١٩.

بإطلاق جميع الأسرى من السجون الإسرائيلية[٦١]. كما تم بحث قضية الأسرى خلال الاجتماع الأسبوعي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتم التأكيد على أولوية قضية الإفراج عن أسرى الحرية[٦٢]. كما أصدرت المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال حقوق الإنسان بياناً حول إضراب الأسرى، وأعلنت دعمها للأسرى والمعتقلين، ودعت إلى تجنيد كل الطاقات من أجل الإفراج عن جميع الأسرى دون تمييز[٦٣]. وركز نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي أثناء اجتماعاته مع المسئولين في واشنطن والنمسا على قضية المعتقلين الفلسطينيين والعرب والإضراب الذي يخوضونه من أجل الحرية، وطالب تلك الدول بدعم الموقف الفلسطيني للإفراج عن الأسرى[٦٤]. ونفذ الرئيس عرفات وأبناء الضفة الغربية وقطاع غزة اعتصاماً أمام مقار الصليب الأحمر، والإضراب عن الطعام ليوم واحد تضامنا مع الأسرى في سجون الاحتلال[٦٥]. كما أصدر نادي الأسير الفلسطيني بياناً أعلن خلاله أن حقوق الأسرى غير خاضعة للرسم الجغرافي وطالب عيسى قراقع أحد أعضاء اللجنة المشكلة من قبل الرئيس عرفات الخاصة بقضية الأسرى إلى إخراج قضية الأسرى من دائرة المساومة والضغط النفسي والتلاعب بأعصابهم، وطالب السلطة الفلسطينية باتخاذ موقف جاد وحازم من أجل الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين كاستحقاق لعملية السلام[٦٦]. كما أعلن عن إضراب شامل يوم الأربعاء ١٩٩٥/٦/٢٨، تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين

---

[٦١] - جريدة القدس، العدد ٩٢٦٩، الإثنين١٩٩٥/٦/١٩،مرجع سابق، ص ١.
[٦٢] - جريدة القدس، العدد ٩٢٦٨، الأحد ١٩٩٥/٦/١٨، مرجع سابق، ص ١، ١٩.
[٦٣] - جريدة القدس، العدد٩٢٦٩، الإثنين ١٩٩٥/٦/١٩،مرجع سابق، ص ١٩.
[٦٤] - جريدة القدس، العدد ٩٢٧٤، الجمعة ١٩٩٥/٦/٢٣، مرجع سابق، ص٤.
[٦٥] - جريدة القدس، العدد ٩٢٧٣، الخميس ١٩٩٥/٦/٢٢، مرجع سابق، ص ١، ١٩.
[٦٦] - عيسى قراقع: حقوق الأسرى، مقال بجريدة القدس، عدد ٩٢٧٣، ١٩٩٥/٦/٢٣، مرجع سابق، ص١٣.

في سجون الاحتلال وعم الإضراب جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية، وتم تنفيذ اعتصامات أمام مقار الصليب الأحمر في الضفة والقطاع[٦٧].

عمت المسيرات والتظاهرات كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية تضامناً مع إضراب الأسرى في سجون الاحتلال وسقط العديد من الشهداء والجرحى أثناء المواجهات مع قوات الاحتلال. وفي١٩٩٥/٦/٢٦ سقط شهيدين في مدينة نابلس وقرية برقة وأصيب أكثر من (٥٠) في مواجهة مع قوات الاحتلال لمسيرة تضامن مع الأسرى[٦٨]. وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في المسيرات التضامنية مع الأسرى حتى ١٩٩٥/٦/٢٩ (١١) شهيدا ومئات الجرحى[٦٩]. وأعلن فيصل الحسيني مسئول ملف القدس في السلطة الوطنية الانضمام إلى الإضراب المفتوح عن الطعام إلى جانب غسان الخطيب وعبد اللطيف غيث وهاني العيساوي وأحمد غنيم وبلال النتشة وخالد أبو هلال في مؤتمر صحفي عقد أمام مقر الصليب الأحمر في القدس للضغط على الجانب الإسرائيلي من أجل الإفراج عن الأسرى[٧٠].

وعقدت اللجنة الوطنية الإسلامية، مؤتمراً صحفياً، دعما وتضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام، في قاعة تجارة وصناعة مدينة رام الله،وتحدث رئيس الغرفة التجارية أسعد حسونة عن دور الأسرى في النضال الوطني الفلسطيني وضرورة الإفراج عنهم قبل التوقيع على اتفاق السلام وعدم الخضوع للشروط الإسرائيلية. كما حضر المؤتمر الصحفي عدداً من أعضاء الكنيست

---

[٦٧]- جريدة القدس، العدد ٩٢٧٨، الأربعاء ١٩٩٥/٦/٢٨، مرجع سابق ص١، ١٨.
[٦٨]- جريدة القدس، العدد ٨٢٧٦، الإثنين ١٩٩٥/٦/٢٦، مرجع سابق، ص ١، ١٩.
[٦٩] - جريدة القدس، العدد ٨٢٧٦، الإثنين ١٩٩٥/٦/٢٦، مرجع سابق،ص ١٣.
[٧٠] - جريدة القدس، العدد ٩٢٧٩، الخميس ١٩٩٥/٦/٢٨، مرجع سابق، ص١، ٢٢.

الإسرائيلي العرب وهم: هاشم محاميد الذي ثمن بطولات الأسرى وطالب بالإطلاق الفوري لجميع المعتقلين. وأكد رئيس السلطات المحلية العربية إبراهيم نمر حسين ضرورة إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية، وقال: كفى ما قضوه وعانوه من مرارة في السجون وإبعاد عن بيوتهم. وأعلن رئيس بلدية شفا عمرو أن استمرار إضراب الأسرى دون حل سيؤدي لانفجار في جميع الأراضي الفلسطينية وسيعمل على تنظيم مظاهرات أمام ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين. كما حيا رئيس بلدية أم الفحم الشيخ رائد صلاح الأسرى الذين فضلوا الجوع على الخنوع وأصروا على حقهم الطبيعي في الحرية[٧١]. والتقى ياسر عرفات شمعون بيرس وتوصلوا إلى بيان تفاهم يقضي بإطلاق سراح تدريجي للسجناء وكلفت لجنة وزارية من الطرفين لمتابعة الموضوع[٧٢]. كما أكد نبيل شعث وزير التعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية أنه سيجتمع مع وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحل في ١٩٩٥/٧/١٤ من أجل جدولة الإفراج الأسرى الفلسطينيين من سجون إسرائيل[٧٣].

نتائج الإضراب: لقد تم الإعداد والتحضير الجيد للإضراب عن الطعام قبل إعلانه في كافة السجون والمعتقلات الصهيونية خوفاً من كسر الإضراب وإفشاله من قبل إدارة مصلحة السجون، والإجراءات التي قد تتخذ لإحباطه. واستطاعت اللجان التنظيمية في السجون إعداد خطة لبرنامج الإضراب، توضح أهدافه، وبرنامجا تنظيميا وإداريا يضمن مشاركة جميع المعتقلات والسجون، والدعوة إلى تشكيل

[٧١]- جريدة القدس، العدد ٩٢٨٥، الأربعاء ١٩٩٥/٧/٥، مرجع سابق، ص١، ١٩.
[٧٢]- جريدة القدس، قضية الأسرى ضمن الاتفاق، العدد ٩٢٨٥، ١٩٩٥/٧/٥مرجع سابق، ص ١.
[٧٣] - جريدة القدس، العدد ٩٢٩٢، الأربعاء ١٩٩٥/٧/١٢، مرجع سابق، ص١، ٢٢.

لجنة وطنية إسلامية عليا في الخارج لقيادة الفعاليات الشعبية المساندة للإضراب[٧٤]. وقد وجه الأسرى رسائل وبيانات عديدة إلى القيادة الفلسطينية والجماهير الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، والمجتمع الدولي يطالبوهم بالتدخل لإنهاء معاناتهم، ويحذون من الاستمرار في تجاهل قضاياهم وأنهم سوف يخوضون إضراباً شاملا ومفتوحا عن الطعام. وفي رسالة بعنوان "نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية" جاء فيها: "ومثلما كانت انتفاضتكم الباسلة عام ١٩٨٧، وهي ما أوصل الإسرائيليين إلى قناعة باستحالة شطب هذا الشعب وتجاهل حقوقه وإرغامه على التسليم ولو بجزء من تلك الحقوق حتى الآن، مثلما كانت انتفاضتكم تلك، ستكون انتفاضة الحرية من السجون القادمة... وبدعمكم وإسنادكم ما سيوصل الإسرائيليين إلى القناعة بضرورة التخلص من القنبلة الموقوتة التي اسمها الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون"[٧٥]. خاض الإضراب الأسرى التابعين لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أما أسرى حركتي حماس والجهاد الإسلامي فكان موقفهما من الإضراب مساند[٧٦]. علق الإضراب بقرار من سجن جنيد، بعد الاجتماع الذي عقد بين عرفات وشمعون بيرس، وصدور ما عرف ببيان التفاهم. بعدها سارعت بقية السجون بتعليق الإضراب في ٥ يوليو، باستثناء بعض السجون التي واصلت إضرابها حتى ٩ يوليو[٧٧]. ولم يسفر الإضراب عن نتاج ملموسة، لكنه لقي

---

[٧٤]- فلسطين المسلمة، إضراب المعتقلين...مسؤولية الكيان الصهيوني أم السلطة، عدد٨، أغسطس١٩٩٥، ص١١.

[٧٥]- الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية، نداء من الأسرى الفلسطينيين في السجون، ١٩٩٥/٦/١٧، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس.

[٧٦]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٩٤.

[٧٧]- جريدة القدس البرغوتي يعلن تعليق اسر الجنيد لإضرابهم، العدد ٩٢٨٦، ١٩٩٥/٧/٦، مرجع سابق، ص١، ٢٣. محمد عبد الجواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٦٣.

تضامناً واسعاً من الجماهير الفلسطينية، وتم الضغط على المفاوض الفلسطيني، مما أدى لاهتمام القيادة الفلسطينية وتعاطف عالمي. وقد جاء في بيان التفاهم الذي أعلن عنه في لقاء عرفات وشمعون بيرس تكليف اللجنة الوزارية لبحث الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، وترأس نبيل شعث الجانب الفلسطيني وموشيه شاحل وزير الشرطة الإسرائيلية، وتمخض الاتفاق عن الآتي[٧٨]:

١- "اعتزام إسرائيل إطلاق سراح ما بين (١٥٠٠-٢٠٠٠) أسير من سجونها على دفعتين: الأولى قبل توقيع اتفاق تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ في الضفة، والثانية بعد عملية التوقيع.

٢- الأسرى الذين سيطلق سراحهم لن يكونوا من أنصار حماس والجهاد الإسلامي.

٣- عدم إطلاق سراح أسرى أدينوا في عمليات قتل فيها إسرائيليون.

٤- أن تأييد الأسرى المنوي الإفراج عنهم لعملية السلام جزء من شروط الإفراج.

ومن خلال قراءة ما ورد في بيان التفاهم نلاحظ أن الإسرائيليين نجحوا في فرض رؤيتهم لحل قضية الأسرى، من حيث تصنيفهم بين مؤيد ومعارض للعملية السلمية، والتقسيم الجغرافي للأسرى: أسرى أبناء القدس، وأسرى فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، والأيادي الملطخة بالدماء المتهمين بقتل إسرائيليين. من هنا جاءت خيبة الأمل عند الأسرى بعد إضراب استمر

[٧٨]- جريدة القدس، الإعلان عن خطة إسرائيلية لإطلاق سراح (١٥٠٠-٢٠٠٠) أسير فلسطيني عل دفعتين، العدد ٩٢٩٥، ١٩٩٥/٧/١٥، ص١، ١٩.

لأكثر من ١٨ يوماً دون تحقيق النتائج المرجوة، وعبروا عن انتقادهم واستيائهم من القيادة السياسية والوفد المفاوض الذي رضخ للابتزاز الإسرائيلي ووافق على المعايير الصهيونية، ولأن معاناتهم أثناء الإضراب ذهبت سدى ولم تستثمر بالشكل الصحيح من قبل القيادة الفلسطينية. من هنا بعثوا برسائل لوم وعتاب وتهديد إلى القيادة الفلسطينية، منها الرسالة التي بعثت إلى المجلس الوطني الفلسطيني، ومما ورد فيها: " الأخ المناضل سليم الزعنون... رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تحية الوطن والثورة... أما بعد أخانا فإنك لابد على اطلاع بموضوعنا نحن أسرى الثورة الفلسطينية الرازحين في سجون الاحتلال منذ عقود طويلة. في زمن الحرب كان لوجودنا معنى وأسباب جوهرية... أما وقد انتهت حالة الصراع وبدأت مرحلة السلام، فلا نجد مبرراً لاستمرار بقاؤنا في السجون. وقد كنا قد خضنا إضرابا مصيرياً مفتوحاً عن الطعام وذلك في ٩٥/٦/١٨ولم تستثمره قيادتنا بالشكل المطلوب، وبالتالي لم نلمس له أي نتائج. ولا نخفي عليك شعورنا بأنه تم خداعنا... ومسلسل معاناتنا لا يزال مستمراً رغم الوعودات الكثيرة بعد اتفاق القاهرة وطابا، حيث تعهدت إسرائيل وكعادتها تنصلت بكل سهولة، ولم تلتزم حتى بما وافقت عليه – لهذا الآن الأسرى يقبعون خلف القضبان... ولم نعهد ثورتنا تقبل الرضوخ والتسليم باستغلالنا كورقة مساومة في أيدي الأعداء لتصبح بمثابة السيف المسلط على رؤوس أبناء شعبنا وقيادتنا... ولشعورنا أن القطار سيخلفنا وراءه بلا عودة، ولشعورنا بمستقبل قاتم من الإهمال والنسيان، فقد قررنا، وبعد الاتكال على الله، إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام وذلك بدءاً من

١٢/١٦/ ٩٥ لنفتح صفحة جديدة في بحر تاريخنا المرير خلف القضبان... إخوتك أسرى حركة التحرر الوطني فتح في سجون الاحتلال ٩٥/١٢/٧"[٧٩].

وبعد هذا الإضراب بشهرين تم التوقيع على اتفاق طابا بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في ٩/٢٨ /١٩٩٥، وتضمن في البند الثاني في الفقرة (أ) على إطلاق جميع الأسيرات في المرحلة الأولى[٨٠]. وبموجب هذه الاتفاقية قامت الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٥/١٠/١٠ بالإفراج عن (٨٨٢) معتقل فلسطيني، بينهم (٥٠٧) من الأسرى السياسيين والباقي من السجناء الجنائيين، وتحفظت الحكومة الإسرائيلية على إطلاق خمس أسيرات فلسطينيات بحجة أن رئيس الدولة عزرا وايزمن لم يصادق على الإفراج عنهن لأنهن اتهمن بقتل إسرائيليين[٨١]. وعلى ضوء ذلك رفضت الأسيرات الفلسطينيات الإفراج إذا لم يشمل جميع الأسيرات من داخل السجون الإسرائيلية، وخضن من أجل ذلك الإضراب المفتوح عن الطعام عام ١٩٩٦ تحت شعار لن نخرج إلا جميعاً أو جثامين. وقد حاولت مصلحة السجون الإسرائيلية إخراج المفرج عنهن بالقوة، وعلى إثر ذلك جمعن أغراضهن في غرفتين وسددن أبواب الغرفتين بالخزائن وهددن بإحراق أنفسهن إذا ما حاولت سلطات الاحتلال إخراجهن بالقوة[٨٢]. استمر هذا الموقف لأكثر من (١٥) شهر رغم المناشدات والوعود من السلطة الفلسطينية

---

[٧٩]- مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، رسالة من أسرى حركة فتح في سجون الاحتلال إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٩٥/١٢/٧.

[٨٠]- قراقع عيسى: مرجع سابق، ص ٦٢.

[٨١]- وهن "رولا أبو دحو، وعطاف عليان، وزهرة قرعوش، ومي الغصين، وعبير الوحيدي". محمد عبد الجواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.

[٨٢]- مقابلة شخصية مع الأسيرة المحررة عصمت محمد عزيز أبو صاع، دير الغصون، مصدر سابق، ٢٠١٩/٥/٢١.

وبعض مؤسسات المجتمع الدولي. وأخيراً استسلمت سلطات الاحتلال لقرار الأسيرات الموحد، وتم الإفراج عنهن جميعا في ١١ فبراير/شباط ١٩٩٧ على إثر اتفاق الخليل[٨٣].

الإضراب السياسي الثالث الحرية للأسرى دون تميز ولا تصنيف:

جاء هذا الإضراب بعد توقيع مذكرة واي ريفر بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في واشنطن برعاية أمريكية، على إثر تلاعب سلطات الاحتلال بالمفاهيم المتعلقة بالإفراج عن الأسرى، والتي تعهدت إسرائيل بتنفيذها بضمانة أمريكية، والقاضية بالموافقة على إطلاق سراح (٧٥٠) سجين فلسطيني مع السلطة الفلسطينية على ثلاثة مراحل[٨٤]، وقيام إسرائيل بتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق وإطلاق (٢٥٠) سجين بينهم (١٥٠) سجينا جنائياً، وإصرارها على أن الإفراج عن (١٥٠) سجيناً جنائياً هو ضمن الاتفاقية الموقعة مع الجانب الفلسطيني، والتي اعتبرته السلطة الفلسطينية خرقاً للاتفاق.كما جاء توقيت إعلان الإضراب مع اقتراب موعد زيارة الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون للمنطقة[٨٥] والشكوك التي راودت الأسرى في مدى التزام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها، والظروف القاسية التي يعانونها في داخل السجون، وتكرار أخطاء المفاوض الفلسطيني، وعدم الثقة به لعدم إصراره على موقفه والموافقة والتوقيع على بنود تحمل أكثر من تفسير وتأويل، وهو ما تلجأ له إسرائيل في تبرير تصرفاتها.بدأ الإضراب يوم ١٩٩٨/١١/١٩ بإعلان ثلاثة أسرى في سجن مجدو

[٨٣] - منقذ أبو عطوان: مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ١٩٦٧-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ١٤١.

[٨٤]- جريدة القدس، العدد ١٠٥١٩، السبت ١٩٩٨/١٢/٥، مرجع سابق، ص ١، ٢٢.

[٨٥]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ٨،

الإضراب المفتوح عن الطعام وهم: إبراهيم أبو كبر ومراد سعد العط وقدري نصوح سمودي[٨٦]. وجاءت خطواتهم احتجاجاً على عملية الإفراجات الشكلية عن (١٠٠) أسير أمني، مقابل (١٥٠) سجين جنائي ضمن المرحلة الأولى. وقد جاء هذا الإضراب لإعلان الغضب على سوء الأداء للمفاوض الفلسطيني، وعلى سياسة البطش والقهر والاذلال التي تمارس بحقهم من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني[٨٧].

انطلق الإضراب من (٦٤٠) أسير في سجن نفحة الصحراوي يوم ١٩٩٨/١٢/٥ ببيان "إننا أسرى الشعب الفلسطيني قد قمنا متوكلين على الله العزيز القدير بالإضراب المفتوح عن الطعام"[٨٨]. وانضم إليهم (٥٤) أسير من سجن بئر السبع يوم ١٩٩٨/١٢/٨، وأسرى سجن عسقلان يوم ١٩٩٨/١٢/١١ مع خطوات تضامنية جزئية من مستشفى سجن الرملة بالامتناع عن تناول الطعام والدواء. بعدها انضمت إليهم بعد ذلك بقية السجون إلى أن توقف الإضراب يوم ١٩٩٨/١٢/١٥. وقد خرجت الجماهير الفلسطينية للتعبير عن تضامنها مع الأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال،ونصبت خيمة التضامن مع الأسرى أمام نصب الجندي المجهول بغزة. كما أعلن الإضراب عن الطعام (٧٠) أسير محرر تضامناً مع الأسرى، ونصبت خيام التضامن في الساحات العامة وأمام مقار الصليب الأحمر في جميع المدن الفلسطينية[٨٩].

---

[٨٦]- الأسرى المعزولون في السجون الإسرائيلية، رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، ١٩/٧/ ١٩٩٨، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس.

[٨٧]- نادي الأسير الفلسطيني، بيان صحفي، الضفة الغربية ١٩٩٨/١١/٢٢.

[٨٨]- أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، "بيان جماهيري"، ٥/١٢/ ١٩٩٨، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

[٨٩]- موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مرجع سابق، ص ١١٩.

مطالب الأسرى: وزع الأسرى بيان إعلان الإضراب في ١٩٩٨/١٢/٥ واحتوى على عدة مطالب هي:

١-أن تعترف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهم كأسرى حرب، لا كمصنفين على حسب نتائج المقاومة التي خاضوها ضد الاحتلال (إرهابيين ومخربين).

٢-وقف السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال لحين تقيدها بالمطلب أعلاه.

٣-إلزام إسرائيل والتزامها بتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالأسرى التي وردت في اتفاقية القاهرة وطابا وبمشاركة فاعلة من الطرف الفلسطيني.

٤-أن تقوم إسرائيل بإطلاق سراح (٦٥٠) أسير فلسطيني أمني من داخل المعتقلات والسجون الإسرائيلية، مع الأولوية للذين قضوا أكثر من (١٠) سنوات، أمثال الأسير خليل الراعي أبو الصاعد الذي أمضى حوالي (٢٥) عام في سجون الاحتلال، وكان قد اعتقل في ١٩٧٤/٥/٢.

٥-إغلاق ملف الأسرى والمعتقلين قبل نهاية المرحلة الانتقالية، وقبل البدء بمفاوضات الحل النهائي واعتبار كل من تبقى منهم أسرى حرب.

٦-الإفراج عن الأسرى المقدسيين، والأسرى من فلسطيني الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وأسرى الدوريات من الدول العربية واعتبارهم أسرى تابعين للقوات المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٧-مطالبة المجلس الوطني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية بعدم إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني إلا بعد تقيد إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة والمطالب السابقة للأسرى[٩٠].

وقد رافق الإضراب بعث العديد من الرسائل من قبل الأسرى من داخل السجون الإسرائيلية إلى القيادة الفلسطينية والمؤسسات والهيئات الدولية، طالبوهم بالوقوف مع الأسرى على مختلف المستويات لإغلاق ملف الأسرى، وإيقاف المخططات الصهيونية الرامية إلى تنفيذ أجندتها بشطبهم وتدميرهم جسدياً ونفسياً[٩١]. كما وجه الأسرى رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في ١٩٩٨/١٢/١٤ جاء في فيها: "منذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بشكل لا يصدق ضدنا من الحرمان من الغذاء والدواء إلى القمع بالغاز والاعتداءات بالضرب إلى سن القوانين التي تجيز التعذيب والعزل الانفرادي الطويل واستمرار الاعتقالات الإدارية غير القانونية وحرمان أمهاتنا وأشقائنا من زيارتنا"[٩٢]. ولقد كان من أهداف الأسرى من هذا الإضراب القيام بنوع من الحراك لاستثمار زيارة الرئيس الأمريكي كلنتون للمنطقة، والبدء بتنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية من اتفاقيات أوسلو.

الموقف الجماهيري والمؤسساتي الفلسطيني من الإضراب: وجه نادي الأسير الفلسطيني رسائل إلى السفراء والقناصل وممثلي المؤسسات الاجنبية والمنظمات

---

[٩٠]- أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، بيان جماهيري،١٩٩٨/١٢/٥ سجن نفحة، مرجع سابق.

[٩١] - عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ١١٠.

[٩٢]- رسالة مفتوحة موقعة من الأسرى الفلسطينيين والعرب إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ١٩٩٨/١٢/١٤. مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس.

غير الحكومية في كل من القدس وتل أبيب، وإلى رؤساء البعثات الأجنبية لدى السلطة الفلسطينية باسم الأسرى في السجون الإسرائيلية، يطالبهم فيها بضرورة التدخل والعمل الجاد وتحمل مسئولياتهم، والضغط على الجانب الإسرائيلي من أجل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة والخاصة بالأسرى[٩٣]. هذا وقد عمت المسيرات والمظاهرات كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية واشتبكت مع قوات الاحتلال في نقاط التماس تضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام، ومطالبين بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تميز. ولقد استشهد (٤) وسقط المئات من الجرحى خلال تلك المسيرات[٩٤]، كما أكدت نقابة المحامين الفلسطينيين دعمها لقضية الأسرى وطالبت مجلس الأمن بالتدخل والضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الموقعة، وأكدت جميع فصائل العمل الوطني دعمها لقضية الأسرى. وفي اليوم الخامس لإضراب الأسرى عمت المظاهرات والمسيرات كافة الأراضي الفلسطينية تضامنا مع الأسرى، وسقط شهيدين وعشرات الاصابات، وأعلن نادي الأسير الفلسطيني الإضراب التجاري في كافة المدن الفلسطينية وأغلقت المحال التجارية أبوابها تضامنا مع الأسرى، ولاقى تجاوباً كبيراً من قبل الجماهير الفلسطينية في ١٩٩٨/١٢/٩[٩٥].

الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية من الإضراب: اتهمت السلطة الحكومة الإسرائيلية بخرق الاتفاق الخاص بالإفراج عن الأسرى، لقيامها بإطلاق سراح سجناء جنائيين بدل السجناء الأمنيين والسياسيين. لكن الجانب الإسرائيلي رفض

[٩٣] - جريدة القدس، العدد ١٠٥١٩، السبت ١٩٩٨/١٢/٥، مرجع سابق، ص ١، ٢٢.
[٩٤]- عيسى قراقع: مرجع سابق، ص ١١٣.
[٩٥]- جريدة الأيام، إضراب تجاري شامل وتواصل الفعاليات التضامنية مع الأسرى، عدد ١٠٦٨، ١٩٩٨/١٢/١٠، مرجع سابق، ص ٧.

الاتهامات الفلسطينية وادعى أن الاتفاق لم يحدد صنف السجناء الذين سيطلق سراحهم. وأيد المبعوث الأمريكي دينس روس وجهة النظر الإسرائيلية بأن الجانب الإسرائيلي هو من يحدد المفرج عنهم. وتهافت المسئولين الفلسطينيين في إطلاق التصريحات التي تؤكد على أولوية الإفراج عن جميع الأسرى، والتنديد بخرق إسرائيل للاتفاقات الموقعة، وبالممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الأسرى في السجون والمعتقلات، وعلى حق الأسرى في الحرية. وعلى صعيد المجلس التشريعي، ناقشت لجنة التربية في المجلس أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية واستمعت إلى النائب قدورة فارس منسق اللجنة الفرعية الخاصة بالأسرى، وطالبت بضرورة التحرك من أجل إلزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات الموقعة[٩٦]. وأعلن إبراهيم أبو النجا النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اعتزازه بنضال الأسرى وبالجماهير الفلسطينية التي خرجت للتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال، كما عاهد الأسرى على البقاء أوفياء لحقهم في الحرية والتحرر من السجون[٩٧]. وألقى اللواء عز الدين الشريف محافظ طولكرم كلمة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وسط حشود المتضامنين مع الأسرى، أكد فيها على الأفراج عن جميع الأسرى من سجون الاحتلال[٩٨]. وعقد اجتماع بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن المفاوضات فشلت بين الجانين فيما يتعلق بتطبيق اتفاق واي ريفر، خاصة بموضوع الإفراج عن الأسرى، وتبادل الطرفان الاتهامات، ومن ثم خرج هشام عبد الرازق وزير شئون الأسرى غاضبا وترك قاعة

---

[٩٦]- جريدة القدس، العدد ١٠٥١٩، السبت ١٩٩٨/١٢/٥، مرجع سابق، ص ٢.

[٩٧]- جريدة الحياة الجديدة، التشريعي يعاهد الأسرى مواصلة الجهود لتحريرهم، عدد١٠٧٣، ١٩٩٨/١٢/١٥، ص٦

[٩٨]- جريدة الأهرام، طارق حسن: مظاهرات فلسطينية تضامنا مع المعتقلين في سجون الاحتلال، السنة ١٢٣، ع ٤٠٩٠٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٨٧٥، ص٨.

الاجتماع، وحمل الجانب الإسرائيلي المسئولية، وطالب الراعي الأمريكي بإلزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاق[٩٩].

ومن ضمن الحراك الرسمي تم التحضير لوفد من ذوي أسرى القدس لمقابلة الرئيسين ياسرعرفات وبيل كلنتون أثناء زيارة كلنتون للأراضي الفلسطينية في ١٩٩٨/١٢/١٥، كما قامت أربع فتيات من بنات الأسرى بمناشدة الرئيس الأمريكي بالتدخل من أجل إطلاق سراح الأسرى، حيث اقتحمت مجموعة من الفتية المكبلين بالسلاسل قداس للرئيس الأمريكي في كنيسة المهد في بيت لحم يوم ١٩٩٨/١٢/١٤ حتى ظهر تأثر الرئيس الأمريكي في خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمر الشعبي في قطاع غزة[١٠٠] أمام خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر أمام المؤتمر الشعبي في قطاع غزة وخصصه للحديث عن الأسرى في سجون الاحتلال، وكذلك كلمة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي كلنتون[١٠١].

وتم عقد قمة ثلاثية جمعت الرئيس الأمريكي كلنتون والرئيس الفلسطيني أبو عمار ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بمعبر ايرز في ٩٨/١٢/١٥، وتصدرت قضية الأسرى الجانب الأكبر من الاجتماع، لكنها فشلت لتعنت الطرف الإسرائيلي واشتراطاته، وإصرار نتنياهو على قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها الأمنية واعتقال (٣٠) شخصاً مطلوباً قاموا بـ "أعمال إرهابية"، وأن تقوم

---

[٩٩] - المرجع السابق، ع ٤٠٩٠٢، ص ٨.

[١٠٠] - جريدة الأيام، كلنتون يعد أبناء الأسرى ببذل الجهود لإطلاق سراح ابائهم، عدد١٠٧٣، ١٩٩٨/١٢/١٥، ص٧.

[١٠١] - جريدة الأيام، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني من بديهيات السلام وتعميقه الافراج عن الأسرى، ١٠٧٣، ١٩٩٨/١٢/١٥، ص٦.

بجمع الأسلحة غير المرخصة وتسليمها للجانب الإسرائيلي، ومنع التحريض في وسائل الإعلام والندوات والاجتماعات، وتقليص عدد أفراد الشرطة الفلسطينية، وعدم إعلان الدولة الفلسطينية في١٩٩٩/٥/٤. ورغم فشل القمة في تغيير موقف نتنياهو لتعديل موقفه تجاه قضايا الأسرى، إلا أن الرئيس الأمريكي صرح بأن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني اتفقا على فتح قناة غير رسمية لبحث مسألة إطلاق سراح سجناء فلسطينيين، وأكدت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت على ذلك[١٠٢]. أما فيصل الحسيني مسئول ملف القدس في السلطة الفلسطينية فصرح بربط الإفراج عن الأسرى بملف تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني[١٠٣]. أما وزير الأسرى والمعتقلين هشام عبد الرازق فأعلن الإضراب عن الطعام في خيمة الاعتصام وكان على رأس المستقبلين للمسيرة التضامنية مع الأسرى، وأكد في كلمة أمام جموع المواطنين والقيادات الفلسطينية أن كل الشعب الفلسطيني يقف إلى جانب الأسرى في معركتهم العادلة، وأنه سيناضل معهم ولن يتخل عنهم حتى يتم الإفراج عنهم جميعا. كما وجه رسالة إلى الرئيس الأمريكي كلينتون أن ما نخوضه اليوم من إضراب هو رسالة إنسانية موجهة إلى العالم أجمع لنبين لهم حجم المعاناة والألم من جراء الممارسات والغطرسة الإسرائيلية، وصرح الرئيس عرفات في المؤتمر الأول لحركة فتح في كلمة الافتتاح أنه لن يهدأ لنا بال حتى يتم تحرير جميع الأسرى من سجون الاحتلال. كما اجتمع المجلس المركزي

---

[١٠٢] - جريدة الأيام، نتنياهو يتشدد ويرفض أي تنازل حول الانسحاب من الضفة والافراج عن الأسرى، ع ١٠٧٤، ١٩٩٨/١٢/١٦، ص٨.

[١٠٣] - جريدة القدس، العدد ١٠٥٢٠، الاحد١٩٩٨/١٢/٦، مرجع سابق، ص ١، ٢٢،

الفلسطيني في غزة وبحث إضراب الأسرى، وربط تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بالإفراج عن الأسرى[١٠٤].

الإضراب السياسي الرابع إطلاق سراح الأسرى كأحد استحقاقات السلام

أضرب الأسرى الفلسطينيون عن الطعام في ٢مايو ٢٠٠٠، واستمر إضرابهم ما يقارب الشهر، ورفع خلاله شعار إطلاق سراح الأسرى كأحد استحقاقات عملية السلام. وقد تضامنت وانتفضت الجماهير الفلسطينية تضامناً مع الأسرى وسقط ثمانية شهداء فلسطينيين خلال أيام وجرح المئات في المسيرات الشعبية المتضامنة مع الأسرى في مختلف المحافظات الفلسطينية. وقد أضرب العشرات من الأسرى المحررين عن الطعام في خيمة التضامن التي نصبت قرب جامعة الأزهر بغزة[١٠٥].بدأ الأسرى الإضراب المفتوح عن الطعام في سجن هداريم، مع تناول الحليب والسوائل، وانضم إليهم بعد حوالي عشر أيام، معتقلو سجن نفحة ثم سجن عسقلان وسجن شطة. وقد كان عدد الأسرى حينها (١٥٠٠) أسير[١٠٦].

أسباب الإضراب: جاء الإضراب احتجاجاً على سياسة العزل والقيود والشروط المذلة على زيارات الأهالي، وقيام مصلحة السجون بعزل ثمانين من الأسرى في سجن هداريم قسم (٣) الذي افتتح في ظروف صعبة للغاية، وفرض إدارة السجون على الأسرى زيارة الأهل من وراء حواجز زجاجية بدلاً من الشبك المعمول به

[١٠٤] - جريدة القدس، العدد ١٠٥٢٤، الخميس ١٩٩٨/١٢/١٠، مرجع سابق، ص ١، ٢٢، ٢٣.
[١٠٥] - موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مرجع سابق، ص ٩٣.
[١٠٦] - محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٤

حتى ذلك الوقت، وتراجع شروط وظروف الحياة في السجون وفرض التفتيش العاري من جديد[١٠٧].

مطالب الأسرى: تصاعدت مقاومة المعتقلين للاحتلال الإسرائيلي احتجاجاً على الظروف السيئة التي يعيشها الأسرى داخل السجون، والسياسة المتبعة من خلال سحب الإنجازات، لذا خاض الأسرى الإضراب وطالب الأسرى بمجموعة من المطالب أهمها[١٠٨]: السماح لهم بالزيارة خلال الشبك، والسماح بالاتصال الهاتفي، والتعلم في الجامعات العربية المفتوحة، ووقف التفتيش العاري، وإخراج المعزولين من زنازين العزل الانفرادي.

موقف السلطة من الإضراب: دعا بيان صادر عن نادي الأسير الفلسطيني واللجنة المركزية الوطنية والإسلامية للتضامن مع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وإقامة الخيام أمام مقار الصليب الأحمر في المدن الفلسطينية، والاشتراك في أيام محددة للإضراب عن الطعام تضامناً مع الأسرى. ودعا البيان إلى إقامة مسيرات يوم الأربعاء، وتخصيص خطبة صلاة الجمعة لتناول موضوع الأسرى، وأن تقرع الكنائس أجراسها يوم الأحد، وأن تختتم الفعاليات يوم ١٥ مايو بإضراب عام وشامل في الأراضي الفلسطينية، مع انطلاق المسيرات التضامنية

---

[١٠٧]- أسرى عزل هداريم يبدأون إضرابا مفتوحا عن الطعام، جريدة القدس، عدد ١١٠٢٣، ٢ مايو ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص١٨.

[١٠٨]- محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٤

في جميع المدن والقرى الفلسطينية، والذي يصادف ذكرى النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨[١٠٩].

على إثر الأحداث المتعاقبة على الساحة الفلسطينية وفشل مفاوضات إيلات بين الوفدين الإسرائيلي الفلسطيني حول إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي وإرجاء الجانب الإسرائيلي تسليم ثلاثة قرى تابعة للقدس إلى الجانب الفلسطيني، وفشل المفاوضات الخاصة بالأسرى، عقد لقاء قمة جمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك في مدينة رام الله للتغلب على العقبات التي تعترض العملية السياسية، وعلى رأسها الانسحاب الإسرائيلي من القرى الثلاث المحيطة بالقدس، والإفراج عن المعتقلين والأسرى من سجون الاحتلال، لكن الاجتماع لم يحقق الأهداف المرجوة[١١٠].

وانطلقت في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة مسيرات داعمة ومتضامنة مع الأسرى في سجون الاحتلال في٩ آيا/مايو واشتبكوا مع قوات الاحتلال. وقد ألقى وزير الأسرى شئون والمحررين كلمة في خيمة الاعتصام أمام مقر الصليب الأحمر وحشد كبير من المتضامنين، حذر فيها سلطات الاحتلال من مغبة التنكيل بالمعتقلين ومن سياسة التعذيب المتبعة بحقهم، وقال: لا سلام إلا بإنهاء ملف الأسرى وإطلاق سراحهم. وقد قامت سلطات الاحتلال بفرض طوق أمني على الضفة الغربية وقطاع غزة خوفاً من عمليات المقاومة في ذكرى النكبة

[١٠٩]- الأهرام، إسرائيل تقدم تبريرات لتأجيل تحويل السيطرة على ثلاث قرى مجاورة للقدس إلى السلطة الفلسطينية؛ إضرابات واعتصامات تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين وخطة لبناء مساكن يهودية في أبوديس، عدد ٤١٤٢٦، ٦ مايو ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٨.

[١١٠] - الأهرام، إسرائيل تقدم تبريرات لتأجيل تحويل السيطرة على ثلاث قرى مجاورة للقدس إلى السلطة الفلسطينية؛ العدد ٤١٤٢٦، ٦ آبار/مايو ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص٨.

وقضية إضراب الأسرى عن الطعام[١١١]. ولقد استمرت المظاهرات والصدمات مع جنود الاحتلال في المسيرات التضامنية مع الأسرى المضربين عن الطعام وأصيب خمسة من المتظاهرين بجروح في المواجهات التي جرت في مدينة بيت لحم يوم ١٠ مايو. وقد صرح هشام عبد الرازق أن إضراب الأسرى مستمر حتى تستجيب سلطات الاحتلال لمطالب الأسرى العادلة، وأن قضية الإفراج عن الأسرى مطروحة على جدول المفاوضات المقبلة يوم الاحد القادم[١١٢].

نتائج الإضراب: أعلنت مديرية مصلحة السجون قبولها بالقضايا ذات الطابع الإنساني لا القضايا ذات الطابع الأمني، وحضر من جهاز الشاباك مسئولون للتفاوض مع الأسرى حول هذه القضايا، وتم اشتراط أن يلتزم الأسرى بعدم مزاولة أي أعمال ذات طابع عسكري في الخارج من داخل السجون، ولقد تم الاتفاق على تحقيق بعض الإنجازات، وهي: الموافقة على إخراج الأسرى المعزولين، والتوقف عن سياسة التفتيش العاري للمعتقلين، والوعد بحل مشكلة الهواتف العمومية، والموافقة على السماح بالتعليم بالجامعة العربية المفتوحة بعد أشهر، إذا أثبت الأسرى التزامهم بعدم مزاولة أو التدخل في أي نشاط عسكري خارج السجون[١١٣]. على أنه لم يتم تحقيق ذلك، ومن ثم انفجرت انتفاضة الأقصى بعد شهور، وتنصلت مديرية مصلحة السجون الإسرائيلية والشاباك من وعودها.ورأى البعض أن الإضراب قد فشل ولم يتم تحقيق الإنجازات المطلوبة. وهناك من

---

[١١١] - جريدة الأهرام، ليفي يستبعد التوصل إلى اتفاق إطار في الموعد المحدد؛ بارك يعلن عزمه على تسليم ثلاث قرى بالقرب من القدس للفلسطينيين، الأهرام، العدد ٤١٤٢٩، ٩آيار/مايو ٢٠٠٠، مرجع سابق ص ٨.

[١١٢] - جريدة الأهرام، توتر في أبو دس وسط أنباء عن التخطيط لمستوطنة تفصلها عن القدس وإصابة خمسة فلسطينيين في مواجهات مع جنود الاحتلال في بيت لحم، العدد ٤١٤٢٩، ٩/ايار/ مايو مرجع سابق، ص٨

[١١٣] - محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٦

اعتقد أن الإضراب حقق أهدافه، وكانت النتائج ستتطور بصورة أفضل لولا تفجر انتفاضة الأقصى التي قلبت الأمور رأساً على عقب[١١٤].

الإضراب الخامس (إضراب الأسيرات): عاشت الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية ظروفاً صعبة وقاسية للغاية، من خلال انتهاك حقوقهن الإنسانية والمعيشية، وفرض العقوبات الشديدة عليهن، في تناقض تام مع ما تتضمنه الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسرى، واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال. لهذه الظروف قررت الأسيرات الفلسطينيات في سجن نفي ترتسا، الإضراب عن الطعام في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠١.استمر الإضراب لمدة (٨) أيام متواصلة، احتجاجاً على أوضاعهنّ السيئة[١١٥]. أما الأسباب الرئيسية التي دفعت الأسيرات الفلسطينيات إلى إعلان الإضراب فهي[١١٦]:

١-الإهانة المستمرة من قبل مصلحة السجون للأسيرات وسوء معاملتهن.

٢-مصادرة ملابسهن وحاجياتهن، وأجهزة التلفاز ومواد التنظيف والمقصف.

٣-الاقتحام المتكرر لغرفهن وتكسير حاجياتهن في ساعات الليل.

٤-استخدام سياسة العزل الانفرادي بحق بعضهن وسياسة والتفتيش العاري.

٥-الحرمان من العلاج، واتباع سياسة الإهمال الطبي.

---

[١١٤] - محمد أحمد محمد أبو شريعة: الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٤.

[١١٥] - اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، جريدة القدس، عدد ١١٤٣٨، الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠٠١، ص٣.

[١١٦] - جيهان جرار: التقرير السنوي ٢٠٠١/٢٠٠٢، الضمير، مؤسسة لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٢، ص ٨٩-٩٠.

٦-وضعهن في سجون مع السجينات الجنائيات الإسرائيليات، وكثرة الاحتكاكات والمشاجرات معهن، وتعرضهن لاعتداءات من السجينات الجنائيات الإسرائيليات أثناء الخروج إلى الساحة.

٧-الظروف المعيشية السيئة في الغرف والتي تفتقر إلى أدنى المعايير الحياتية من حيث المرافق الصحية والنظافة والماء، إضافة إلى الحشرات والصراصير، وخلو النوافذ من الزجاج.

٨-منع أهالي الأسيرات من زيارتهن ونقص الطعام، وتعرض الأسيرات للضرب.

وقد تعرضت الأسيرات للتعامل بقسوة وظلم من قبل سلطات السجون خلال الإضراب، وتعرضن للرش بالماء الملوث، وتفريقهن عن بعضهن[١١٧] **و**اقتحمت الشرطة الإسرائيلية غرفهن واعتدت عليهن بالضرب، **و**قاموا بعزل "آمنة ومنى" وأخريات خلال الإضراب للضغط عليهن لإنهائه، وقد رفست عبير عمر بمعدتها حتى بصقت دماً[١١٨].

مطالب الأسيرات: طالبت الأسيرات بمجموعة من المطالب الإنسانية أهمها:

١- فتح الأبواب بين الغرف، والتوقف عن اقتحام الغرف وسياسة التفتيش العاري.

٢- التوقف عن سياسة العزل الانفرادي بحق الأسيرات.

---

[١١٧]- دعوات لتنظيم اعتصامات تضامنية معهم، جريدة القدس، عدد ١١٤٤٤، الثلاثاء ٣ يوليو٢٠٠١، مرجع سابق، ص١، ١٩.

[١١٨]- جيهان جرار: التقرير السنوي ٢٠٠١/٢٠٠٢، الضمير، مؤسسة لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٢، ص ٩١-٩٢.

٣- تقسيم وقت الفورة لكي تصبح صباحية ومسائية، وفصلهن في الفورة عن السجينات الجنائيات الإسرائيليات.

٤- المطالبة بالسماح بإدخال الخضار والطعام من خارج السجن على نفقتهن الخاصة.

٥- توفير الكتب التي لم تصل والمرسلة من سجن عسقلان، وتوفير غرفة للدراسة.

٦- توفير العناية والرعاية الطبية المناسبة، حيث تعاني آمنة من آلام في الظهر جراء التعذيب أثناء التحقيق.

٧- الإصرار على أن آمنة منى هي ممثلة المعتقلات وتتم جميع الاتصالات بالسجينات من خلالها.

٨- إعلامهن بمصدر الصحف والطعام وجميع ما يدخل إليهن سواء كان من السلطة الوطنية أو من الصليب الأحمر أو منظمات أخرى مساندة[١١٩].

موقف السلطة من الإضراب: ساندت السلطة الوطنية إضراب الأسيرات. ففي اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، جابت المسيرات مختلف المدن الفلسطينية ووجهت رسالة إلى كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة من الأسرى طالبته بالتدخل لوقف التعذيب والانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى في السجون الإسرائيلية، وتلى سعود الراعي وكيل وزارة شئون الأسرى والمحررين رسالة الأسرى أمام الجماهير المتضامنة مع الأسرى، وسلم نسخة منها إلى ممثل الأمين

[١١٩]- دعوات لتنظيم اعتصامات تضامنية معهم، جريدة القدس، عدد ١١٤٤٤، ٣ يوليو٢٠٠١، مرجع سابق، ص١، ١٩.

للأمم المتحدة لاوكيلو والتي جاء فيها: "إن اليوم العالمي لمناهضة التعذيب يأتي ولا زال رجال التحقيق في السجون الإسرائيلية يستخدمون التعذيب بصورة مفرطة وخطيرة ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب بشكل مخالف لكل المواثيق الدولية. ونناشد الأمين العام بالتدخل لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة لإدانة إسرائيل والضغط عليها لوقف معاناة الأسرى"[١٢٠]. وفي كلمة وزير الأسرى والمحررين هشام عبد الرازق أمام في الندوة التي عقدتها المؤسسات الأهلية لمناهضة التعذيب وهي مؤسسة الضمير ونادي الأسير ومؤسسة أمنستي وشبكات المنظمات الأهلية، طالب سلطات الاحتلال بالإفراج عن جميع الأسرى، كما طالب المؤسسات بتوثيق عمليات التعذيب والجرائم الصهيونية بحق الأسرى. وقال إن الوزارة تقوم بعملية توثيق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الأسرى والعمل على محاكمة مرتكبيها أمام المحاكم الدولية، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل وتطبيق اتفاقيات جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة[١٢١]. وفي ظل انتفاضة الأقصى توقفت الاجتماعات الفلسطينية الإسرائيلية، وازدادت حملة الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين، واقتصرت مواقف السلطة الفلسطينية على دعم المسيرات الفلسطينية الداعمة للأسرى، وعلى نشاطات وزارة شئون الأسرى التي كانت تنظم المسيرات الداعمة للأسرى، ونصب الخيام أمام مقار الصليب الأحمر في المدن الفلسطينية، والاجتماعات مع الوفود الدولية الداعمة للأسرى، وبعث الرسائل إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومطالبتها بالتدخل لإنهاء معاناة الأسرى في سجون الاحتلال.

---

[١٢٠] - اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، جريدة القدس، عدد ١١٤٣٨، ٢٦ يونيو ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٣.

[١٢١] - مؤسسات حقوقية تطالب بتوثيق أعمال التعذيب في السجون الإسرائيلية، جريدة القدس، عدد ١١٤٣٩، ٢٧ يونيو ٢٠٠١، مرجع سابق، ص٦.

نتائج الإضراب: لم يسفر الإضراب عن نتائج ذات قيمة، بل استمر ت مصلحة السجون بسياسة العزل. وفي بداية الإضراب رفضت إدارة السجن تزويد الأسيرات بالماء والملح، وقام الضابط "يتسحاق غابي" بإخبار آمنة ومنى أن الإدارة سوف تستجيب للمطالب إذا ما أوقفت الأسيرات إضرابهن عن الطعام، حيث اقترح في البداية أن يتم الإعلان عن تعليق الإضراب من قبل هشام عبد الرازق أو قدورة فارس. وقد رفض هذا الاقتراح من قبل آمنة ومنى. وبعد نصف ساعة من المفاوضات كان السؤال: كيف سيتم إخبار المعتقلات بحل الإضراب؟ سمح يتسحاق غابي لآمنة بكتابة ورقة للمعتقلات أن الإضراب سيحل بشكل مؤقت، وحل الإضراب ولم تف مصلحة السجون بما قد وعدت به[١٢٢]، وبعد ذلك بعام قامت الأسيرات بالإضراب عن الطعام في أواخر تموز ٢٠٠٢ لمدة (١٧) يوم كخطوة احتجاجية على المعاملة السيئة التي تعرضن لها من قبل إدارة السجن[١٢٣].

الإضراب السادس (معركة الكرامة والحرية):

بعد أن ساءت ظروف الحياة في السجون الإسرائيلية، وزادت الهجمة الشرسة من مديرية مصلحة السجون على الأسرى،وشعورهم بالاختناق الشديد،بدأ الأسرى في السجون التخطيط للإضراب. تم الاتفاق عليه خلال عام ٢٠٠٣، لكن لم تفلح المحاولات بين الفصائل السياسية في السجون للاتفاق على برنامج موحد يشمل

[١٢٢]- بعد الوعود بتحسين أوضاعهن المعتقلات في نفي تريستا يعلق الاضراب عن الطعام، جريدة القدس، العدد ١١٤٤٨، الجمعة، ٦ يوليو ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١، ١٨.
[١٢٣]- جيهان جرار: التقرير السنوي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٩٢، ٩٥-٩٦.

جميع الفصائل في حركة واحدة،في ظل الظروف الذاتية والموضوعية الخاصة بالانقسام والخلافات بين أسرى حركة فتح وحركة حماس[١٢٤].

دخل أسرى سجن هداريم منفرداً إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر (١٢) يومًا، في أول مايو،حيث حققوا بعض الإنجازات البسيطة، وأوقفوا الموجات الأخيرة من الإجراءات التي من أجلها أعلن الإضراب[١٢٥]. ويرجع سبب محدودية الإضراب والاقتصار على سجن هداريم إلى الخلافات والانقسامات بين الفصائل السياسية للحركة الأسيرة داخل السجون الإسرائيلية، وخاصة بين فتح وحماس. لكن هذا الإضراب مهد وساهم في تفجير إضراب شامل بعد شهرين في جميع السجون الإسرائيلية. فبعد شهرين ونصف من إضراب الأسرى في سجن هداريم في ١٥أغسطس ٢٠٠٤، بدأت معظم السجون إضرابا مفتوحًا عن الطعام، ولحقت بها باقي السجون التي تأخرت في ١٨ أغسطس من الشهر نفسه. أوقفت بعض السجون إضرابها بعد عشرة أيام من البدء به، وهي السجون التي دخلت متأخرة (عسقلان وجلبوع)، أما سجون هداريم وأوهليكيدار ونفحة فأوقفت إضرابها في اليوم الثامن عشر. وقد أنهى سجن إيشل إضرابه في اليوم التاسع عشر[١٢٦]. وقد وجه الأسرى نداء رقم واحد هذه مقتطفات منه" هذا يوم المعركة يوم الكرامة... نحن في شدة لا يعلمها إلا الله... ها نحن إخوتكم وأبناؤكم الذين لبوا نداء الواجب واستمعوا جيداً لصوت القدس الأسيرة. ها نحن من زنازين الموت ومن خلف جدرانه السميكة نتوجه إليكم، بعد أن أمعن السجان بانتهاك حقوقنا

---

[١٢٤]- مروان البرغوثي: ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠١١، ص ٢٠٤-٢٠٥.

[١٢٥]- محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص٢٠٧.

[١٢٦]- موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مصدر سابق،ص١٠٤.

واستعرت هجمته ضدنا في سجن جلبوع أبو غريب الإسرائيلي، إلى سجن شطة وعسقلان الصمود إلى منافي نفحة الصحراوي، ومن سجن بئر السبع وهداريم ومن سجن الأسيرات الصابرات في الرملة إلى الأشبال العظام في تلموند... هانحن من كل السجون نطلق صيحة التحدي ونطلق حالة الاستنفار الكبرى ونعلن الإضراب عن الطعام"[١٢٧]

أسباب الإضراب: هناك أسباب كثيرة دفعت الأسرى الفلسطينيين إلى خوض إضراب مفتوح عن الطعام في معظم السجون الإسرائيلية منها:

١-سياسة التفتيش العاري المذل بحق الأسرى بشكل فردي وجماعي.

٢-السب والشتم والتحقير للأسرى باستمرار، والتعرض للذات الإلهية.

٣-العنف المفرط من قبل مصلحة السجون والضرب، واقتحام الوحدات الخاصة للأقسام في السجون واستخدام الأسلحة النارية والغازات المسيلة للدموع.

٤-سياسة العزل والحبس الانفرادي بحق عدد كبير من الأسرى.

٥-الأحكام العالية الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية وعدم توافر أدنى شروط معايير المحاكمات العادلة.

٦-وضع الزجاج العازل على الشبك المعدني وصعوبة التواصل بين الأسير وذويه إلا من خلال هواتف تكون معطلة في معظم الأوقات.

٧-الحرمان من الزيارة، وصعوبة الحصول على التصاريح لذوي الأسرى.

[١٢٧]- نداء رقم (١) من الأسرى، جريدة القدس العدد ١١٥٦٩، الإثنين ١٦أغسطس ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٢٩.

٨-سياسة الإهمال الطبي المتعمدة من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى[١٢٨].

مطالب الأسرى: أقدم الأسرى على خوض هذا الإضراب لتحقيق بعض المطالب وأهمها: إزالة الجدران الزجاجية في غرف الزيارة، والتوقف عن أعمال التفتيش العاري للأسرى، والمطالبة بإدخال أجهزة الهاتف الخلوي، والسماح للمعتقلين بمحطات تلفزيونية أخرى مثل قناة الجزيرة والمحطات الرياضية والمحطة الثامنة لطلاب الجامعات، والتوقف عن سياسة العزل الانفرادي بحق الأسرى، وتسهيل دخول الكتب والقرطاسية عن طريق زيارة الأهالي[١٢٩].

على أن الإضراب فشل، وحمَّل غالبية الأسرى قيادة الإضراب مسئولية ذلك،كون قيادة الإضراب في السجون لم تكن موحدة حينذاك. وقد حاولت مديرية سجون سلطات الاحتلال تكريس شعور الأسرى بالفشل في حواراتها معهم لاحقاً،فشاعت في السجون مشاعر من الإحباط، الأمر الذي جعل إمكانية العودة لمثل هذا الأسلوب من النضال أمرًا صعبًا[١٣٠].

أسباب فشل الإضراب: فشل الإضراب في تحقيق أهدافه لأسباب متعددة منها:

١- تتحمل قيادة الإضراب مسئولية كبيرة في فشله، بسبب الخلافات الحادة بين قيادة الإضراب تبعاً للفصائل السياسة.

---

[١٢٨]- الأسرى يبدأون إضرابا عن الطعام اليوم، القدس عدد ١٢٥٦٨، الأحد ١٥ أغسطس٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١، ٢٩.

[١٢٩]- الأسرى يبدأون إضرابا مفتوحا عن الطعام، جريدة القدس، العدد ١٢٥٦٨، الأحد ١٥آب/ أغسطس٢٠٠٤، ص١، ٢٩. محمد جواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

[١٣٠]- محمد أحمد محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص ٨٥.

٢- الإجراءات القمعية التي مارستها مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى.

٣- قيام إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بمنع المعتقلين من التزود بالماء والملح.

٤- سحب الملابس من داخل غرف المعتقلين باستثناء غيار واحد، وسحب السجائر.

٥- جلب أنواع من الطعام والفواكه لم تقدم من سنين في محاولة لإغراء المعتقلين في محاولة لكسر الإضراب.

٦- نقل قيادة الإضراب إلى سجون متعددة ونقل المعتقلين العاديين.

٧- جلب السجناء الإسرائيليين الجنائيين وجعلهم يقومون بحفلات شواء اللحم.

٨- خداع ممثلي المعتقلين من خلال الوعد بتنفيذ مطالب الأسرى شفويا، ولم تلتزم بتنفيذ الوعد الشفوي[١٣١].

موقف السلطة الفلسطينية من الإضراب: صرح قدورة فارس النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني ونائب وزير شئون الأسرى والمحررين، أن تصريح الوزير الإسرائيلي هنغبي ينطوي على خطورة كبيرة ويجب أخذه على محمل الجد، وقال إنه بدأت تصلنا من السجون الإسرائيلية أخبار ومعلومات تفيد أن إدارة مصلحة السجون ستحاول قمع المضربين عن الطعام. وأضاف أن تصريح الوزير الإسرائيلي يعكس نوايا مبيتة لدى وزارة الأمن الداخلي وأجهزة الأمن والحكومة الإسرائيلية تجاه الأسرى وأشار إلى أنه يفترض بالجميع التعاطي بجدية مع هذا

[١٣١]- مروان البرغوثي: مرجع سابق، ٢٠٤-٢٠٥.

التصريح[١٣٢]. ومن الملاحظات وجود إجماع وطني فلسطيني حول إضراب الأسرى ودعمه من قبل الحكومة الفلسطينية، والمجلس التشريعي الفلسطيني والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، والفصائل السياسية. وقد ناقشت الحكومة الفلسطينية قضية الأسرى مرتان في الاجتماعات السابقة، وأعلن رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع أبو علاء أنه سيعقد مؤتمراً صحفياً يوم الأربعاء حول إضراب الأسرى، كما نوه بأن الحكومة ستخاطب المؤسسات الدولية ذات الشأن للوقوف على ما يجري داخل السجون الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين والعرب، وأن الحكومة الفلسطينية تتبنى جميع مطالب الأسرى وستكون جهودها مكملة لإضراب الأسرى مع الجهد الشعبي المرافق للإضراب. أما وزير الأسرى والمحررين هشام عبد الرازق فأدان تصريحات هنغبي، وقال إن خطورتها تكمن في مدى تجاهلها للقانون الدولي الإنساني ولأبسط مفاهيم حقوق الإنسان، وأكد على كافة مطالب الأسرى والمعتقلين بأنها مطالب إنسانية كفلها القانون الدولي[١٣٣]. وأكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في كلمة له أن الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات يقف إلى جانب أسرانا ومعتقلينا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما وجه تحية إجلال وإكبار ودعم للأسرى في خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، وقال "لن يهدأ لنا بال إلا بتحرير جميع الأسرى"[١٣٤].

---

[١٣٢]- الأسرى يبدأون إضرابا مفتوحا عن الطعام، جريدة القدس، عدد١٢٥٦٨، ١٥ أغسطس٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١، ٢٩.

[١٣٣] - المرجع السابق، ص ٢٩.

[١٣٤]- الرئيس: شعبنا يقف إلى جانب الأسرى بقوة وصلابة، جريدة القدس، عدد ١٢٥٧٠، ١٧ أغسطس ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ١، ١٨.

نتائج الإضراب:أعلن وزير شئون الأسرى والمحررين هشام عبد الرازق توقف الإضراب، وصرح أن الأسرى حققوا (٢٢) مطلباً من أصل (٣٢) مطلباً قدمت لمصلحة إدارة السجون. وبعد عدة أيام أعلن المعتقلون أنهم علقوا الإضراب ولم يوقفوه بعد أن اتضح لهم أن إدارة مصلحة السجون تلاعبت بهم وأنها لم تلتزم بتنفيذ وعودها، من خلال استمرار السياسة المتبعة قبل الإضراب من قبل إدارة مصلحة السجون، بل وزادت من إجراءاتها بحق الأسرى وأهالي المعتقلين، ومن خلال منع العضو العربي في الكنيست "عصام مخول" من لقاء سمير القنطار أحد قادة الإضراب[١٣٥]. وبعد فشل الإضراب أصبح المعتقلون في وضع لا يحسدون عليه، فقد انعكس الفشل على خطواتهم النضالية فيما بعد، كما ازدادت حدة الانقسام بين فصائل الحركة الأسيرة، تبعاً للانقسام على الساحة الفلسطينية. وفي هذا ذكر الكاتب المعتقل "وليد دقة" إن المعتقلين تعرضوا لمخطط صهر الوعي أو الصدمة بعد الإضراب الفاشل عن الطعام عام ٢٠٠٤[١٣٦].

الخاتمة

عرف الشعب العربي الفلسطيني الأسر والاعتقال في التاريخ الحديث والمعاصر مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين منذ نهاية عام ١٩١٧، واستمر خلال فترة الانتداب البريطاني، وبعد النكبة والاحتلال الصهيوني للضفة الغربية والأراضي العربية عام ١٩٦٧م. ولم تتوقف إسرائيل عن سياسة الاعتقال بعد توقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣،ومارست سلطات

[١٣٥] - البيادر السياسي، العدد ٨٦٢، ٢٠٠٤/٩/١٨، مرجع سابق، ص٢٤.
[١٣٦] - محمد عبد الجواد البطة: مرجع سابق، ص ٢٠٩.

الاحتلال الإسرائيلي بحقهم أشد أنواع البطش والقهر والحرمان، المتمثلة في التعذيب بأشكاله المختلفة، والإهمال الطبي، في سجون ومعتقلات تفتقر إلى الحد الأدنى للحياة، تتنافى مع المواثيق الإنسانية والقوانين الدولية.تصنف سلطات الاحتلال الصهيوني الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب منذ بداية احتلالها لفلسطين بالمخربين والإرهابيين، ولم تعترف بهم يوما كأسرى حرب، ولم تعترف بانطباق اتفاقيات جنيف الأربعة عليهم، ولم تلتزم بتطبيق اتفاقيات جنيف عليهم وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام١٩٦٧، واستمرت في تكريس هذا المفهوم وهذا النهج بعد توقيع إعلان المبادئ أوسلو (١) مع منظمة التحرير الفلسطينية، وما تلاها من اتفاقيات مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد إنشائها وعبر المفاوضات والاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي من تحرير ما يزيد (١١٥٠٠) أسير ومعتقل من سجون الاحتلال الإسرائيلي.لم تحتل قضايا الأسرى الأولوية بالنسبة للمفاوض الفلسطيني في إعلان المبادئ الموقع مع الجانب الإسرائيلي عام ١٩٩٣ وتم تجاهلها بالمطلق، الأمر الذى تم تداركه في جولات المفاوضات والاتفاقيات اللاحقة. اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلفها المفاوض الفلسطيني، على حسن النيات الإسرائيلية فيما يتعلق بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين. لم يطرأ أي تحسن على ظروف الحياة الاعتقالية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، ولم تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية أن تؤثر على السياسات الإسرائيلية المتبعة بحق الأسرى،ساهمت الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في اتفاقية إعلان المبادئ وما تلاها من اتفاقيات بين السلطة الوطنية الفلسطينية

والجانب الإسرائيلي، في الانقسام السياسي الفلسطيني بشكل عام، وفي صفوف الحركة الأسيرة في داخل السجون، مما أثر سلبا في نضال الأسرى داخل السجون.رفض الأسرى بالمطلق الاتفاقيات الموقعة الخاصة بالأسرى بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والتي لم ترقى إلى تطلعاتهم وخاضوا الإضرابات المتعاقبة للضغط على المفاوض والقيادة الفلسطينية.وكل ما حققه الأسرى من إنجازات كان بفضل الاعتماد على نضالاتهم وتضحياتهم داخل السجون.

التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

١-ضرورة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وإنهاء حالة الانقسام على الساحة الفلسطينية من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون مهمتها التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل ديمقراطي ونزيه بعيداً عن الإقصاء والتخوين.

٣-ضرورة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، والتي تتناقض مع المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية، وفضح الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين، من خلال إعداد الافلام الوثائقية والبرامج والندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية، وبثها عبر الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة للعالم.

٤-ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمراجعة الذات، ومراجعة الأداء التفاوضي للمفاوض الفلسطيني فيما يتعلق بالقضايا المطروحة بشكل عام وقضايا الأسرى بشكل خاص، والاستفادة من التجارب السابقة، وعدم تكرار الأخطاء

السابقة، وعدم التوقيع على اتفاقية لا تتضمن الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب من السجون الإسرائيلية.

٤-ضرورة تعليق العمل باتفاقيات أوسلو من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك لعدم تقيد الجانب الإسرائيلي بتنفيذها وخرقها، والعمل على إلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة على الأسرى والمعتقلين والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإحالة الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى إلى محكمة الجنايات الدولية.

الوثائق والمصادر والمراجع:

-أسرى الشعب الفلسطيني المضربين عن الطعام في سجن نفحة، بيان جماهيري، ١٩٩٨/١٢/٥، سجن نفحة، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبوديس.

-الأسرى المعزولون في السجون الإسرائيلية، رسالة إلى مجلس الأمن الدولي، ١٩/٧/ ١٩٩٨، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-الحركة الأسيرة، بيان جماهيري من سجن جنيد ١٩٩٥/٦/١٧، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة مفتوحة موقعة من الأسرى الفلسطينيين والعرب إلى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، ١٩٩٨/١٢/١٤. مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، سجد الجنيد نابلس، ١٩٩٤/٦/٢٠، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى حركة التحرر الوطني فتح، سجن نفحة، ١٩٩٩/٦/٢٥، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى حركة الحرير الوطني الفلسطيني في سجون الاحتلال إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، ١٩٩٥/١٢/٧، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى حركة فتح توضح العلاقة المتوترة بين أسرى حركة فتح وأسرى حركة حماس داخل سجن النقب الصحراوي إلى القيادة الفلسطينية، موقعة م. ع + ل.م قلعة الانتفاضة/شعبة الحسام/ قسم هـ، أنصار، ١٩٩٥/٤/١٠، مركز أبوجهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى حركة فتح من سجن نفحة توضح مطالب الأسرى إلى الرئيس الفلسطيني أبو عمار، موقعة ل.م اللجنة المركزية، سجن نفحة، ١٩٩٨/١٠/٥، مركز أبوجهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من أسرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية إلى هشام عبد الرازق مسئول ملف الأسرى، موقع من ع. أ. سليم، فتح عسقلان، بدون تاريخ، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من الأسير بسام عبد العظيم الأطرش من سجن عسقلان إلى هشام عبد الرازق مسئول ملف الأسرى، ١٩٩٧/٧/٧، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية، سجن الدامون ١٩٩٧/١٠/٢٠، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من داخل السجون الإسرائيلية موقعة من ل.م +م. ع، حركة التحر الوطني فتح ،١٩٩٨/١/٥، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من داخل سجن جنيد، موقعة من ل. م، أسرى حركة التحرر الوطني فتح،١٩٩٥/٦/٤، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

-رسالة من داخل سجن عسقلان، موقعة من أسرى حركة فتح، ١٩٩٦/٣/١٥، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، أبو ديس.

المراجع:

-اتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي مواجهة أم مصالحة، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس، القاهرة،١٩٩٣.

-أحمد المرعشلي: الموسوعة الفلسطينية، مج ٤، هيئة الموسوعة، دمشق، ١٩٨٤.

-جيهان جرار: التقرير السنوي ٢٠٠١/٢٠٠٢، الضمير، مؤسسة لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٢.

-عيسى قراقع: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩، جامعة بيرزيت معهد الدراسات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠.

-محمد أحمد محمد أبو شريعة: الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١٢، جامعة الأزهر-غزة، ٢٠١٣،رسالة ماجستير غير منشورة.

-محمد عبد الجواد البطة: المعتقلون الفلسطينيون في سجون الاحتلال، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٨.

-مروان البرغوثي: ألف يوم في زنزانة العزل الانفرادي، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠١١.

-موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مركز أبو جهاد لشئون الحركة الأسيرة، جامعة القدس، القدس ٢٠١٤.

-مؤسسة الضمير، الحركة الأسيرة الفلسطينية واضراب النصر أو الموت أو الموت، دنيا الوطن، ٢٠١٢/٥/٢١.

-منقذ أبو عطوان: مأسسة الحياة الاعتقالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ١٩٦٧-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦،

-نيكولاس جوبات: غياب السلام محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ترجمة: طلع الشايب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

المجلات والدوريات:

-مجلة البيادر السياسي، مجلة سياسية اجتماعية ثقافية، مؤسسة البيادر، القدس، ١٩٨١، الأعداد: ٦٣١، ٨٨١.

-مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد، ١١، ١٢، الأعداد: ٤٤، ٤٨، ٩٢، الدائرة الإعلامية منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

الصحف والجرائد:

-جريدة الأهرام، جريدة يومية رسمية، مؤسسة لأهرام، القاهرة، ١٨٧٥، الأعداد: ٣٩٠١٥، ٣٩٠١٦، ٣٩٠٧٦، ٣٩٠٩٨، ٣٩١٧٦، ٣٩٢٥٧، ٣٩٢٧٩، ٣٩٢٨٩، ٣٩٨٥٦، ٣٩٨٥٧، ٤٠٨٩١، ٤٠٩٠٠، ٤٠٩٠١، ٤٠٩٠٢، ٤٠٩١٣، ٤١٤٢٦، ٤١٤٢٩.

-جريدة الأيام، يومية سياسية فلسطينية، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، ١٩٩٥، الأعداد: ١٠٦٨، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٢٥٥، ١٢٦٤، ١٣٢١، ١٣٣٦.

-جريدة الحياة، جريدة يومية سياسية رسمية، مؤسسة الحياة، ١٩٩٥، العدد ١٠٧٣.

-جريدة العربي الأسبوعي، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، القاهرة، ١٩٩٣، الأعداد: ٤٥.

-جريدة القدس، جريدة، يومية سياسية ناطقة بالعربية، أسسها محمود أبو الزلف، القدس، ١٩٥١، الأعداد ٨٨٦٧، ٨٢٩٥، ٨٩١١، ٨٩١٢، ٨٩١٣ ٨٩١٤، ٨٩١٥، ٨٩١٧، ٨٩١٩، ٨٩٣٢، ٨٩٣٣، ٩٢٦٧، ٩٢٦٨، ٩٢٦٩، ٩٢٧٣، ٩٢٧٤، ٩٢٧٦، ٩٢٧٨، ٩٢٨٥، ٩٢٨٦، ٩٢٩٥، ١٠٥١٩، ١٠٥٢٠، ١٠٥٢٤، ١٠٨٣٠، ١٠٩٣٤، ١١٠٢٣، ١١٤٣٨، ١١٤٣٩، ١١٤٤٤، ١١٤٤٨، ١١٥٦٩ ،١٢٥٦٨، ١٢٧٤٦، ١٣١٦١.

-فلسطين المسلمة، فلك إضراب المعتقلين ... مسئولية الكيان الصهيوني ام السلطة، العدد ٨، اب (أغسطس)١٩٩٥.

المقابلات الشخصية:

-مقابلة شخصية مع عبد الرحمن فهمي زيدان، أسير محرر، ونائب في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، وزير الأشغال في الحكومة العاشرة،دير الغصون، ٢٠١٩/٥/١٦.

-مقابلة شخصية مع فهد أبو الحاج مدير مركز أبوجهاد لشئون الحركة الأسيرة الفلسطينية، القدس، أسير محرر، مكان إجراء المقابلة أبو ديس، تاريخ إجراء المقابلة ٢٠١٩/٨/٢٤.

-مقابلة شخصية مع قدورة فارس، أسير محرر، وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس جمعية نادي الأسير الفلسطيني، مكان إجراء المقابلة في مقر نادي الأسير برام الله، في مقابلة شخصية، عصمت أبوصاع، دير الغصون، ٢٠١٩/٥/٢١، مدة الاعتقال (٦)، مديرة مكتب هيئة شئون الأسرى، طولكرم.٢٠١٩/٩/٤.